المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)

الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)

الفهرس

التعريفات 5

قائمة الاختصارات 6

مقدمة 7

الفصل الأول: المنظومة الإحصائية الخليجية 10

1.1 الرؤية والرسالة والقيم 11

2.1 الحوكمة وترتيبات العمل 12

الفصل الثاني: الوقوف على احتياجات المستخدمين (جانب الطلب) 15

الفصل الثالث: الوضع الراهن للإحصاءات الخليجية 18

الفصل الرابع: رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م 21

الفصل الخامس: استراتيجية العمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) 23

1.5 المحاور والتوجهات الاستراتيجية 24

2.5 المجالات الإحصائية ذات الأولوية 26

الفصل السادس: المعالم والمبادرات والأنشطة الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك خلال الفترة (2021-2025م) 28

1.6 المحور الأول: مأسسة الابتكار في العمل الإحصائي 29

2.6 المحور الثاني: تجميع الإحصاءات وتحليلها 31

3.6 المحور الثالث: التطوير والمواءمة والجودة 33

4.6 المحور الرابع: الشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم 35

5.6 المحور الخامس: استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية 38

6.6 المحور السادس: بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية 41

الفصل السابع: إدارة المخاطر 46

الفصل الثامن: التنفيذ والمتابعة والتقييم 51

الملحق (أ): المعالم الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) 56

الملحق (ب): أبرز المبادرات والبرامج والمشاريع للفترة (2021-2025م) 58

الملحق (ج): أنشطة التطوير والمواءمة الرئيسة للمجالات الإحصائية ذات الأولوية للفترة (2021-2025م) 65

الملحق (د): برنامج المسوح الإحصائية الموحّدة للفترة (2021-2025م) 73

قائمة الجداول

الجدول (1): أبرز نقاط التحليل الرباعي للمنظومة الإحصائية الخليجية 19

الجدول (2): المحاور والتوجهات الاستراتيجية 25

الجدول (3): مصفوفة إدارة المخاطر 48

الجدول (4): مؤشرات الأداء الرئيسة للفترة (2021-2025م) 52

التعريفات

يقصد بالعبارات التالية أينما وردت في هذه الوثيقة المعاني الموضحة أمام كلٍّ منها:

العبارة	المعنى المقصود
دول الخليج العربية	دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت
مجلس التعاون	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
أجهزة الإحصاء الوطنية في دول مجلس التعاون	المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة
	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين
	الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية
	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان
	جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر
	الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت
المركز أو المركز الإحصائي الخليجي	المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المنظومة الإحصائية الخليجية	أنظر التعريف المفصل في الفصل الأول
الإحصاءات الرسمية	إحصاءات تتفق مع المعايير والتصانيف الدولية، وتفي بمبادئ الحيادية، والموثوقية، والملاءمة، وكفاءة التكلفة، والسرية، والشفافية، والقابلية لإعادة الإنتاج، إلخ
الإحصاءات الخليجية	البيانات والمعلومات الإحصائية عن دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية موحّدة
الإحصاءات الموحّدة	الإحصاءات (المؤشرات، والمتغيرات) التي يتم إنتاجها من خلال تطبيق كافة الجهات المصدرية نفسَ المفاهيم والتعاريف والتصانيف والإسناد الزمني وغيرها من المعايير المعتمدة خليجيًا أو إقليميًا أو دوليًا
الإحصاءات الذكية	الإحصاءات التي يتم إنتاجها من قبل منظومات ذكية، تضع الذكاء في جميع مراحل دورة حياة البيانات والمعلومات الإحصائية والمكانية، مع الحفاظ على سمات الإحصاءات الرسمية (كما وردت أعلاه)
الابتكار	تقديم منتج/خدمة/عملية جديدة أو محسّنة بدرجة كبيرة أو طريقة تسويقية جديدة أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات الأعمال أو العلاقات الخارجية، أي أنه ابتكار في المنتجات والخدمات، أو في طريقة إنتاجها وإتاحتها للمستخدمين

قائمة الاختصارات

الاختصار	التفصيل باللغة الإنجليزية	التفصيل باللغة العربية
CCSA	Committee for the Coordination of Statistical Activities	لجنة تنسيق العمل الإحصائي (على المستوى الدولي)
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GIS	Geospatial Information Systems	نظم المعلومات الجغرافية المكانية
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
ICTs	Information and Communication Technologies	تقنيات المعلومات والاتصالات
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشرات الأداء الرئيسة
R&D	Research and Development	البحث والتطوير
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SEEA	System of Environmental Economic Accounting	نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية
SIM	Statistical Indicators Matrix	مصفوفة المؤشرات الإحصائية
SRFs	Special Reporting Forms (International Monetary Fund)	استمارات التقارير الخاصة (صندوق النقد الدولي)
UNECE	United Nations Economic Commission for Europe	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNSD	United Nations Statistics Division	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة
WCO	World Customs Organization	منظمة الجمارك العالمية

مقدمة

يقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وثيقة الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)، والتي أعدها المركز بتوجيه من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي في دول مجلس التعاون، ومن خلال عملية تشاركية شملت أصحاب المصلحة الرئيسين في الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والشركاء.

يأتي إعداد هذه الخطة الاستراتيجية في إطار التطوير المستمر للعمل الإحصائي الخليجي المشترك والنهوض بمستوى أدائه لمهمته الرئيسة، والمتمثلة في توفير منتجات وخدمات إحصائية ومعرفية موحّدة وعالية الجودة، تدعم صنع القرارات ورسم السياسات والتخطيط ورصد التقدم وتقييم الأداء والأثر، بما يسهم في تعزيز النجاحات المستمرة للمسيرة المظفرة لقادة دول مجلس التعاون – يحفظهم الله – والهادفة إلى تحقيق مزيد من الرفاه لمواطني دول المجلس، وتعزيز تنافسية دول مجلس ككتلة موحّدة ومكانتها الجيوسياسية والاقتصادية بصفتها قطبًا رائدًا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما يأتي في ظل ظروف استثنائية يعيشها العالم بأسره نتيجة للجائحة الوبائية (كوفيد 19)، والتي أدت إلى اتخاذ الدول إجراءات صارمة للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك فرض قيود كبيرة على الحركة داخل الدول وفيما بينها، مما أدى بدوره إلى تعطيل معظم الأنشطة الاقتصادية، وإغلاق المدارس. ومن أجل الحد من بعض التأثيرات في المدى القريب (مثل الطلب الإضافي على القطاع الصحي، وفقدان الوظائف، ونقص في الدخل، وتعطل سلاسل الإمداد، وما إلى ذلك)، وضعت الحكومات في دول مجلس التعاون وفي الكثير من دول العالم حزمًا لزيادة الإنفاق على الصحة، ودعم الفئات الضعيفة، وتحفيز الطلب.

ومما يضاعف من تأثير الوباء العالمي في الوقت نفسه، مواجهةُ دول مجلس التعاون تحدٍّ خطير يتمثل في انخفاضات كبيرة في أسعار النفط، والتي جاءت نتيجة لانخفاض الطلب وللاختلافات بين أعضاء منظمة (أوبك) وروسيا حول خفض الإنتاج. وفي حين أن التأثيرات الهيكلية (في المدى المتوسط والمدى البعيد) لهذه الجائحة غير واضحة بشكل كامل إلى حد الآن، إلا أن الكثير من الخبراء والمراقبين يتصوّرون أنه سيحدث تحول نحو نظام اقتصادي جديد تسود فيه الأتمتة والذكاء الاصطناعي، ويتغير فيه التبادل التجاري، وتبرز فيه توازنات اقتصادية جديدة.

وقد جاءت أزمة (كوفيد 19) في سياق عام يتسم بحدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة النطاق، وتطورات غير مسبوقة في إطار ما أطلق عليه اسم "الثورة الصناعية الرابعة"، وما يدعمها من تقدم فائق السرعة

في التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والإنترنت، إلخ. هذه التقنيات تندمج في حياة الإنسان بشكل متزايد، ممّا يتسبب في طمس الحدود المألوفة بين العالم المادي والعالم الرقمي والعالم البيولوجي.

أدّت هذه التطورات إلى ظهور تحديات مصيرية أمام العمل الإحصائي الرسمي، والمتمثلة في زيادة ملحوظة في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية الآنية وعالية الجودة وأكثر تفصيلًا من ذي قبل، حيث أن صناع القرارات والمستخدمون والجمهور بشكل عام باتوا بحاجة إلى الحصول على منتجات وخدمات إحصائية ومعرفية موثوقة وسريعة الإتاحة، تنير الطريق أمامهم لمواجهة تأثيرات جائحة (كوفيد 19) وللتعامل مع التحولات السريعة التي يشهدها العالم. وفي الوقت نفسه، هناك كم هائل من البيانات يتم إنتاجها في كل ثانية نتيجة للتطورات التقنية، وتستخدمها جهات غير رسمية لنشر معلومات وبيانات لا تعتمد على معايير ومنهجيات علمية متفق عليها دوليًا.

في هذا السياق، قام المركز الإحصائي الخليجي بتنفيذ تقييم مرحلي للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م)، بتوجيه من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي. وقد مكّن من تسليط الضوء على الإنجازات الإحصائية المتميزة للدول الأعضاء والمركز على مدار السنوات القليلة الماضية، وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف، وتحليل الفرص والتهديدات، كما قدم توصيات بشأن كيفية تحسين تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية، وتوصيات بشأن مستقبل العمل الإحصائي المشترك لدول مجلس التعاون خلال العقد المقبل.

انطلاقًا مما سبق، ولمواجهة التحديات بحزم وتعزيز المكاسب المتحققة حتى الآن، أعد المركز رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م، بتوجيه وإشراف من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي. ويتمثل الهدف الرئيس لتلك الرؤية في وجود منظومة إحصائية خليجية ذكية وموثوقة، تتميز باستخدام الذكاء في جميع مراحل دورة حياة البيانات والمعلومات الإحصائية والمكانية، مع الحفاظ على سمات الإحصاءات الرسمية.

سيتم السعي لتحقيق الرؤية من خلال مرحلتين، أولهما للفترة (2021-2025م) – وهي موضوع هذه الوثيقة – تركز على التحول من خلال تحقيق دمج أفضل للبيانات من مصادرها المختلفة (السجلات الإدارية، والمسوح الميدانية، والبيانات الضخمة، إلخ)، وبالتالي تضع الأسس للمرحلة الثانية، والتي ستركز على إرساء الإحصاءات الذكية في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2026-2030م).

تتضمن هذه الوثيقة المحاور والتوجهات والأهداف الاستراتيجية والمعالم والمبادرات والأنشطة الرئيسة والمجالات الإحصائية ذات الأولوية التي ستركز عليها المنظومة الإحصائية الخليجية في المرحلة الأولى، وتشمل الفصول التالية:

الفصل	الموضوع
الأول	تعريف بالمنظومة الإحصائية الخليجية
الثاني	الاستجابة لاحتياجات المستخدم (جانب طلب المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية)
الثالث	الوضع الراهن للإحصاءات الخليجية
الرابع	ملخص رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م
الخامس	استراتيجية العمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)
السادس	المعالم والمبادرات والأنشطة الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)
السابع	إدارة المخاطر
الثامن	التنفيذ والمتابعة والتقييم
كما تشمل الوثيقة أيضًا بعض الملحقات.	

الفصل الأول: المنظومة الإحصائية الخليجية

المنظومة الإحصائية الخليجية هي منظومة متكاملة من منتجي البيانات والمعلومات الإحصائية الرسمية عن دول مجلس التعاون، وتسعى لتطوير وتنسيق وتوحيد العمل الإحصائي في الدول الأعضاء، بهدف توفير المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية ذات الجودة العالية اللازمة لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك المظفّرة والمسيرات الإنمائية المتميزة للدول الأعضاء، بما في ذلك متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون والاستراتيجيات والاتفاقيات الخليجية على أرض الواقع، وإبراز دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية موحّدة، وتعزيز استفادة مواطني دول المجلس والمستخدمين بشكل عام من تلك المنتجات والخدمات.

تشمل المنظومة الإحصائية الخليجية:

- اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، والتي تم إنشاؤها من قبل المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته (142) بتاريخ 30 مارس 2017م، وتضم في عضويتها رؤساء أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء، وتجتمع بحضور ممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، والمدير العام للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون هو أمين سر اللجنة.
- المنظومات الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون، والتي تشمل جهاز الإحصاء الوطني في كل دولة، بصفته الجهة المعنية بالإحصاءات الرسمية عن الدولة، والمنسّق والممكّن للمنظومة الوطنية، بالإضافة إلى الوحدات الإحصائية في الوزارات والبنك المركزي والجهات الحكومية الأخرى.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، بصفته المرجع الرسمي الوحيد للإحصاءات الرسمية للمجلس، والمشرف الفني والمُنظم للعمل الإحصائي المشترك لدول المجلس، ويتولى تنسيق الأعمال الإحصائية التي تقوم بها الوحدات الإحصائية في قطاعات ومؤسسات مجلس التعاون والمؤسسات الخليجية الأخرى.

ويمكن وصف المنظومة الإحصائية الخليجية بأنها شراكة تعاون وتكامل بين المنظومات الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون والمركز الإحصائي الخليجي، تقودها وتدعمها اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي (أنظر الشكل 1 أدناه).

الشكل 1: المنظومة الإحصائية الخليجية

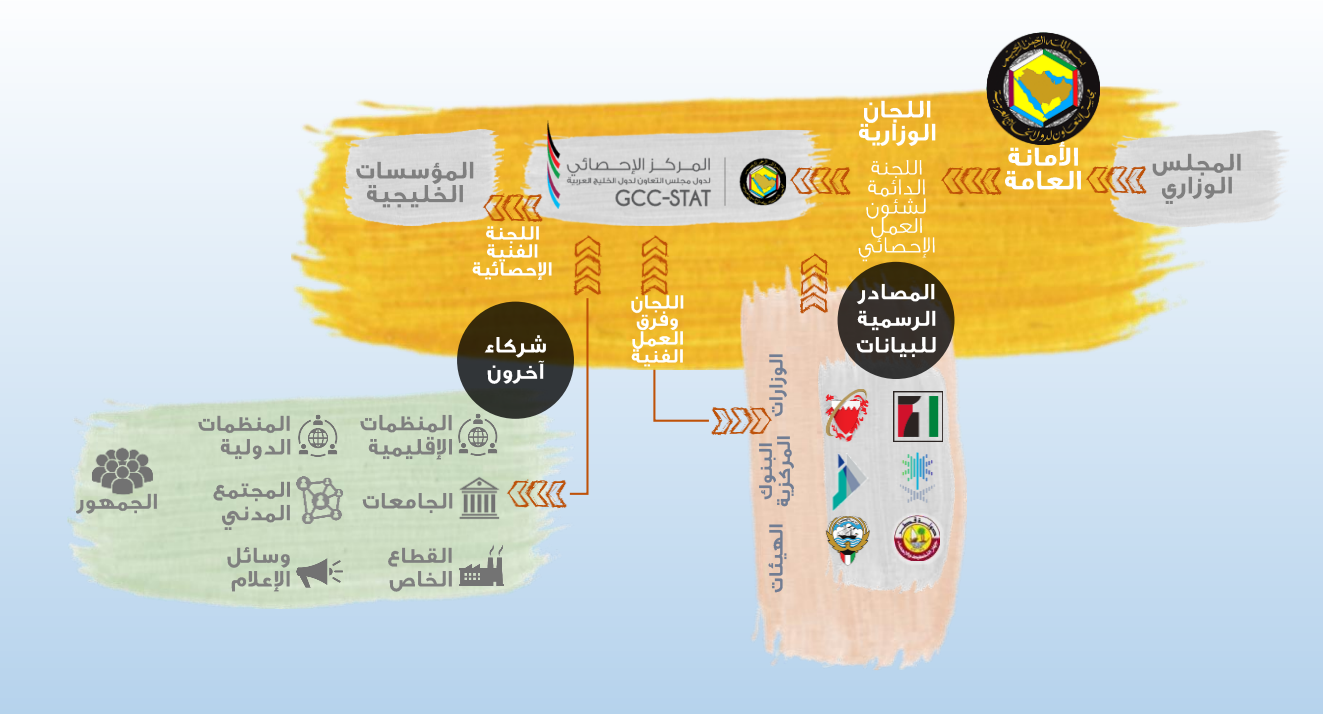

1.1 الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية:

منظومة إحصائية خليجية ذكية وموثوقة تدعم صنع القرار.

الرسالة:

بناء منظومة إحصائية خليجية متكاملة، توفر منتجات وخدمات إحصائية ومعرفية عالية الجودة وبطرق مبتكرة تحظى بثقة المستخدمين.

القيم:

- التعاون
- التفاني في العمل
- الموثوقية
- التركيز على المستخدم
- الابتكار

2.1 الحوكمة وترتيبات العمل

شهدت حوكمة العمل الإحصائي المشترك لدول مجلس التعاون تطورًا مستمرًّا مواكبًا لتطور مسيرة العمل الخليجي المشترك بشكل عام، والتي ما فتأت تتعزز منذ انطلاقتها الميمونة قبل عقود من الزمن، حيث بدأ العمل الإحصائي الخليجي المشترك من خلال اللجان وفرق العمل الإحصائية التي كانت تعمل تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون إلى حين انطلاقة المركز الإحصائي الخليجي في العام 2013م، والذي يتولى منذ ذلك الحين مهام تنسيق وتعزيز التعاون بين أجهزة الإحصاء الوطنية، وتوفير الدعم الفني بشتى أشكاله لها، وذلك بهدف إنتاج ونشر بيانات ومعلومات إحصائية خليجية موحّدة وذات جودة عالية، وتقديم خدمات إحصائية فعّالة.

ومنذ الانطلاقة الفعلية للمركز وإلى نهاية العام 2016م، كان للمركز مجلسُ إدارة مرتبط مباشرة بالمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبناءً على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون، انضم المركز تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون، منذ بداية العام 2017م، مع الارتباط المباشر بمعالي الأمين العام.

وقد تم إنشاء اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي من قبل المجلس الوزاري لمجلس التعاون في مارس 2017م، كما سبق. وتتولى اللجنة رسم السياسة العامة للمركز، والإشراف الفني على تنفيذ مهام واختصاصات المركز، وتنسيق العمل الإحصائي على مستوى دول المجلس.

ويشهد الإطار القانوني للعمل الإحصائي الخليجي المشترك تطورًا مستمرًا تماشيًا مع المستجدات والتطورات ولوازم تحقيق الأهداف الإحصائية المشتركة من بنية قانونية ومؤسسية. وقد تم في الآونة الأخيرة إعداد لائحة داخلية للمركز الإحصائي الخليجي، وموافقة اللجنة الدائمة عليها، ورفعها إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون للاعتماد. وتحدد اللائحة أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسين، كما تقضي بأن تتولى اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي تنظيم العلاقة بين المركز وبين أجهزة الإحصاء الوطنية والجهات ذات العلاقة بالدول الأعضاء وفق ميثاق يعده المركز لهذا الغرض.

وعلى المستوى الفني، تمت إعادة هيكلة اللجان وفرق العمل الإحصائية التي كانت تعمل سابقًا تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون، وتكييفها وفقًا لمتطلبات الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك. وتشكل هذه اللجان وفرق العمل مكونًا رئيسًا في ترتيبات الحوكمة لتحقيق التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وذلك نظرًا لدورها في تعزيز القدرات الإحصائية، وتوحيد العمل الإحصائي وتنسيقه وتطويره، وتبادل التجارب الناجحة. لذا، يتم تقييم أدائها بشكل مستمر وإجراء التعديلات اللازمة، للتأكد من أنها تسهم بفاعلية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

الأطر الإحصائية

يتم العمل الإحصائي الخليجي المشترك وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، والتي تبنتها الدول الأعضاء والمركز الإحصائي الخليجي. كما تم إعداد ميثاق ممارسات العمل الإحصائي في دول مجلس التعاون من قبل المركز، واعتماده من قبل اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي. بالإضافة إلى ذلك، وسعيًا لتعزيز الثقة في الرقم الإحصائي الخليجي الموحّد، أعد المركز إطارًا لضمان جودة البيانات في دول مجلس التعاون، وتمت الموافقة عليه من قبل الدول الأعضاء، والاستئناس به لتطوير أطر وطنية لضمان الجودة تجمع بين المتطلبات الوطنية والخليجية والدولية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن المركز الإحصائي الخليجي عضو في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (CCSA)، والتي تضم المنظمات الدولية والإقليمية النشطة في العمل الإحصائي، وبالتالي يلتزم بالمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية المعتمدة من قبل اللجنة في العام 2005م.

العلاقات مع المستخدمين

يشكل التركيز على المستخدم إحدى قيم المنظومة الإحصائية الخليجية كما سبق، وذلك بهدف ضمان أن تكون المنتجات والخدمات الإحصائية الخليجية تفي بالغرض (Fit for Purpose)، من حيث تلبية معظم احتياجات المستخدمين على تعدد فئاتهم ومؤهلاتهم واهتماماتهم. وفي هذا الإطار، هناك جهود مستمرة لتعزيز العلاقات مع مستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية عن دول مجلس التعاون، كما سيرد في الفصل الثاني المخصص لجانب الطلب، وفي القسم (6.3) المخصص للشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم.

العلاقات مع المنتجين الآخرين

ونظرًا لتعدد منتجي البيانات من مصادر غير تقليدية – خصوصًا في الآونة الأخيرة في ظل الثورة الصناعية الرابعة والبيانات الضخمة – تسعى المنظومة الخليجية إلى إقامة شراكات هادفة مع أولئك المنتجين، لضمان إنتاج إحصاءات خليجية ذكية تتسم بسمات الإحصاءات الرسمية، وتقديم خدمات آنية ذات جودة عالية، من خلال الاستفادة من التطور المذهل الذي تشهده التقنيات الحديثة وما يصاحبه من تطور في الأساليب والمنهجيات الإحصائية، وذلك وفقًا لرؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م.

التعاون الدولي والإقليمي

يُعد بناء علاقات قوية ومستدامة مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية جزءًا مهمًّا من العمل الإحصائي المشترك لدول مجلس التعاون، حيث تسهم تلك العلاقات في تعزيز المنتجات والخدمات الإحصائية في دول

المجلس، وضمان تطبيق أحدث المعايير والأساليب والتصانيف المعتمدة دوليًا، وتعزيز مشاركة المنظومة الإحصائية الخليجية في المجتمع الإحصائي الدولي (راجع القسم (6.4)).

الفصل الثاني: الوقوف على احتياجات المستخدمين (جانب الطلب)

تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية كما سبق إلى دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك والمسيرات الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء، من خلال توفير منتجات وخدمات إحصائية ومعرفية ذات جودة عالية، تلبي الطلب الوارد من المستخدمين والمتعلق بصنع القرارات، ورسم السياسات، والتخطيط، ورصد التقدم والإنجازات، وتقييم الأداء والأثر. وعلى هذا الأساس، يشكل التركيز على المستخدمين بتعدد اهتماماتهم ومؤهلاتهم إحدى القيم التي تبنتها المنظومة، حيث تعمل بشكل مستمر على الوقوف على جانب الطلب بشتى أنواعه، وما يطرأ عليه من تطورات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى استباق احتياجات المستخدمين قدر الإمكان. وهذا بدوره يؤدي إلى إعداد أو حتى استحداث الأدوات الإحصائية المناسبة، من أجل تلبية احتياجات المستخدمين، مع مراعاة توقعاتهم واهتماماتهم وقدراتهم.

وقد شهدت الآونة الأخيرة تسارعًا وتناميًا في طلب البيانات والمعلومات والخدمات الإحصائية الآنية وسريعة الإتاحة، في سياق عام يتميز بتغيرات سريعة تشهدها المجتمعات والاقتصادات والبيئة في شتى أنحاء المعمورة. ومن الواضح أن القادة ومتخذي القرارات وراسمي السياسات والمخططين وحتى الجمهور بشكل عام باتوا بحاجة إلى الإحصاءات الآنية، لمواكبة التطورات السريعة واتخاذ القرارات الصائبة دون تأخير. كما أنهم بحاجة إلى الحصول على إحصاءات بتفاصيل أكثر دقةً، بما في ذلك إحصاءات المناطق الصغيرة، والتصنيف حسب مستوى الدخل، وغيره. وقد أكدت على ذلك الأزمة العالمية متعددة الأبعاد التي تفاقمت بسبب الجائحة الوبائية (كوفيد 19)، حيث تحتاج الدول أكثر من أي وقت مضى إلى إحصاءات آنية ومفصلة تدعم جهودها في المدى القريب للقضاء على الوباء، ولتوفير حزم اجتماعية واقتصادية مناسبة. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول أيضًا إلى إحصاءات جديدة إلى جانب الإحصاءات الرسمية المألوفة، من أجل وضع رؤىً واستراتيجيات وسياسات هادفة في المديين المتوسط والبعيد، وتُمكّن الدول من مواجهة تحديات عالم ما بعد جائحة (كوفيد 19).

وأبرز هذا الوباء أيضًا وجود مواطن الضعف في جاهزية الدول لمواجهة المخاطر (سواء البيولوجية أو البيئية أو الجيولوجية أو المناخية أو التكنولوجية)، والحاجة إلى أن تكون المنظومات الإحصائية أكثر جاهزية لدعم اتخاذ القرارات ورسم السياسات المناسبة للظروف الاستثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، اتضح أيضًا أن معظم المنظومات الإحصائية حول العالم مصمّمة لغرض الإجابة على أسئلة مخطط لها مسبقًا، وباستخدام مصادر معلومات محددة مسبقًا. وقد وجدت العديد من تلك المنظومات بعض الصعوبات في الاستجابة لحالات الطوارئ التي تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتتطلب إحصاءات ومعلومات آنية وسريعة الإتاحة وبتفاصيل دقيقة.

وقد جاءت الجائحة والأزمة الاقتصادية في وقت يشهد فيه العالم تطورًا في طلب الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الجديد، والذي يتميز بتغيير في الحدود الجغرافية وفي طبيعة الأنشطة والعاملين عليها، حيث على سبيل المثال، يتوسع التسوق عبر الإنترنت بسرعة من خلال شراء السلع وبيعها في السوق العالمية بغض النظر عن الحدود الوطنية. كما حلَّت الخدمات ووسائل الإعلام الإلكترونية محل العديد من الصناعات التقليدية. ولم تعد الحدود واضحة أيضًا في الفصل بين المنزل والعمل، حيث أن الإحصاءات الرسمية لا تشمل في الغالب العاملين الذين يعملون في منازلهم عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن تتسارع هذه التوجهات في عالم ما بعد (كوفيد 19).

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، هناك أيضًا التحول الجاري نحو اقتصادات ذات مصادر نمو متنوعة، تعتمد بشكل أقل على النفط والغاز، الأمر الذي ينعكس على طلب البيانات والمعلومات الإحصائية، من حيث التوسع في تغطية مختلف مجالات التنوع الاقتصادي، مثل السياحة، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والخدمات اللوجستية.

كما أن هناك الاحتياجات الإحصائية اللازمة لإجراء الدراسات الاستباقية ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل للتعامل مع التأثير المحتمل على العلاقات التجارية الإقليمية والدولية لمشاريع عملاقة مثل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

قام المركز الإحصائي الخليجي، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية والأمانة العامة لمجلس التعاون، في إطار الجهود الرامية إلى الوقوف بشكل أفضل على طلب المنتجات والخدمات الإحصائية المتعلقة بدول مجلس التعاون، بحصر الاحتياجات الإحصائية المتعلقة بما يلي، كمرحلة أولى:

- متابعة مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة على أرض الواقع.
- متابعة مدى تنفيذ عدد (10) استراتيجيات واتفاقيات للعمل الخليجي المشترك، تشمل استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى، والاستراتيجية السكانية المطورة، واستراتيجية العلاقات التجارية، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، والاستراتيجية البيئية، وغيرها.
- أهداف التنمية المستدامة 2030م.
- المجالات الإحصائية ذات الأولوية التي تم تحديدها من قبل مجلس إدارة المركز السابق.
- المؤشرات الدولية الأخرى ذات الأولوية لدول مجلس التعاون، مثل مؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات تقدم المجتمعات، وغيرها.

وقد أسفرت هذه الجهود عن بناء النسخة الأولى من مصفوفة المؤشرات الإحصائية (SIM-Statistical Indicators Matrix)، وتم تحليل المؤشرات الواردة فيها وتصنيفها حسب الفئات الثلاث التالية:

- الفئة الأولى: مؤشرات متوفرة لدى الدول الأعضاء وتنتجها بشكل منتظم من مصادر رسمية متعددة إدارية وميدانية، بعضها بحاجة إلى توحيد المفاهيم والتصانيف والأساليب والإسناد الزمني.
- الفئة الثانية: مؤشرات لا يتم إنتاجها بانتظام من قبل الدول الأعضاء، وتوجد لها أدلة ومنهجيات معتمدة دوليًا.
- الفئة الثالثة: مؤشرات لا يتم إنتاجها من قبل الدول الأعضاء، ولا توجد لها أدلة ومنهجيات معتمدة دوليًا.

وفي ظل الظروف الاستثنائية الناتجة عن الجائحة الوبائية (كوفيد 19)، أعد المركز الإحصائي الخليجي بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية والأمانة العامة لمجلس التعاون، قائمة من المؤشرات والإحصاءات قصيرة المدى، تدعم اتخاذ الإجراءات قريبة المدى، ومتابعة تأثيرات الجائحة عن كثب. وتشمل إحصاءات متعلقة بالصحة، والتعليم، والعمل، والأمن الغذائي، والأسعار، وسلاسل الإمداد، واستهلاك الماء والطاقة، وغيرها. كما تم اقتراح تنفيذ بعض المسوح واستطلاعات الرأي عبر الهاتف والإنترنت، مثل ثقة مجتمع الأعمال، والتأثير النفسي للجائحة، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، أجرى المركز دراسة لتقييم تأثيرات الجائحة على الاقتصاد الخليجي، ويقوم بتحديثها بشكل دوري.

بشكل عام، يجري تحديث مصفوفة المؤشرات الإحصائية باستمرار بناءً على المستجدات التي تطرأ على الطلب، بما في ذلك ما يتعلق بالجائحة والأزمة العالمية. وتسعى المنظومة الإحصائية الخليجية إلى إنتاج تلك المؤشرات حسب الأولويات المحددة في إطار الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، وذلك بالاعتماد على المصادر الحالية الإدارية والميدانية، وكذلك بالعمل على استخدام مصادر جديدة مثل البيانات الضخمة (Big Data)، كما سيرد في الفصول التالية من هذه الوثيقة.

الفصل الثالث: الوضع الراهن للإحصاءات الخليجية

أظهرت نتائج التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م) الذي نفذه المركز الإحصائي الخليجي في العام 2019م، بناءً على توجيه من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، أن الدول الأعضاء حققت تطورًا معتبرًا في العمل الإحصائي الرسمي، من حيث زيادة البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة عن دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية موحّدة، والتوسع في نشرها بكل الوسائل المتاحة التقليدية والحديثة، وتعزيز القدرات الإحصائية البشرية والمؤسسية. وقد استفادت الدول في مسيرتها التطويرية من الدعم الفني بشتى أنواعه المقدم من قبل المركز، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وشملت الإنجازات التي تمت في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر، التحضيرات التي أجرتها الدول الأعضاء لتنفيذ تعداد السكان والمساكن القائم على السجلات الإدارية في جولة 2020م، حيث يجري تنفيذ سلة بيانات خليجية مشتركة مستندة على التوصيات الدولية ذات الصلة، وتشكل الأساس لمجموعة من مخرجات موحّدة للتعداد والمزمع إصدارها خلال العامين (2021-2022م). وتمكّن التحضيرات للتعداد من بناء وتعزيز القدرات في مجال استخدام البيانات الإدارية، والذي يشكل أولوية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك في ظل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الإنتاج الإحصائي مع تقليل الاعتماد على المسوح الميدانية.

وكمثال آخر، هناك تقدم ملحوظ في مجال الحسابات القومية، والتي لها أهمية كبيرة في إبراز الإنجازات الاقتصادية لكتلة دول مجلس التعاون، ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي المخطط له في العام 2025م، حيث تقوم جميع الدول الأعضاء بإنتاج ونشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) السنوية باستخدام منهجية الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة، إضافة لإنتاجها لتلك التقديرات بشكل ربع سنوي باستخدام منهجية الإنتاج بالأسعار الجارية، ويجري العمل على تطويرها بالأسعار الثابتة وباستخدام منهجية الإنفاق أيضًا، وذلك لتحقيق التكامل بين المنهجيتين، كما تستخدم أحدث التصانيف المعتمدة دوليًا. ويتيح هذا النهج المنسّق حساب مجاميع وأرقام خليجية موحّدة ذات الصلة بالواقع.

ومع ذلك، أوضح التقييم نفسه الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الإحصائية للخطة الاستراتيجية في المجالات ذات الأولوية بشكل كامل، والتي تركز على وجود إحصاءات موحّدة على مستوى الدول الست في آنٍ واحد ومتطورة وفقًا للمعايير الدولية والإقليمية. وتظل جميع الدول ملتزمة بتحقيق تلك الأهداف، مع الإشارة إلى أن الموارد المالية والبشرية المحدودة تقيّد ما يمكن تحقيقه في الواقع العملي في بعض الحالات.

ويضاف إلى ذلك التحديات المتعلقة باستمرارية العمل الإحصائي وقدرته على الاستجابة لاحتياجات صنع القرار في ظل الظروف الاستثنائية الناتجة عن الأزمات والأوبئة، مثل جائحة (كوفيد 19) والركود الاقتصادي المشار إليهما في الفصل الثاني أعلاه. ويشمل ذلك متطلبات إنتاج نطاق أوسع من الإحصاءات والمؤشرات قصيرة المدى التي تدعم صنع القرارات في المدى القريب، بالإضافة إلى إحصاءات جديدة مكمّلة للإحصاءات الرسمية المألوفة، من أجل دعم وضع الرؤى المستقبلية ورسم الاستراتيجيات والسياسات في المديين المتوسط والبعيد.

يلخص الجدول التالي أهم نتائج تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات (التحليل الرباعي) للمنظومة الإحصائية الخليجية:

الجدول (1): أبرز نقاط التحليل الرباعي للمنظومة الإحصائية الخليجية

أهم مواطن القوة	أهم مواطن الضعف
يتم التوسع في توفير إحصاءات عن دول مجلس التعاون بشكل تدريجي، وجودة البيانات في تحسن مستمر	نطاق الإحصاءات المتوفرة في المنطقة وجودتها، بما في ذلك مطابقتها مع أحدث المعايير الدولية، أقل من مثيلتها في الدول المتقدمة إحصائيًا، وأيضًا أقل ممّا يمكن توقعه من دول ذات الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون
وجود استراتيجيات إحصائية وطنية في الدول الأعضاء	نقص في عدد الموظفين الذين لديهم المهارات والمعرفة والخبرة للقيام بالعمل في المركز الإحصائي الخليجي وفي بعض الدول الأعضاء
لدى الإحصاءات الرسمية في المنطقة حضور متزايد في وسائل الإعلام (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي الوطنية)	نقص في الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م) في المركز الإحصائي الخليجي وفي بعض الدول الأعضاء
تقوم المنطقة تدريجيًا ببناء كوادر إحصائيين يتمتعون بالمهارات والمعرفة والخبرة للقيام بالأعمال الإحصائية	الاختلافات بين الدول الأعضاء في مخرجات بعض المسوح والبيانات الإحصائية، ممّا يحد من إمكانية بناء الرقم الخليجي الموحّد وإجراء المقارنات
تضمن اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، من خلال مشورتها وتوجيهاتها، قيادة أجهزة الإحصاء الوطنية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك بشكل فعّال	نقص في التنسيق الإحصائي الوطني في بعض الدول الأعضاء
أثبت المركز الإحصائي الخليجي مكانته بصفته المركز الإحصائي الإقليمي لدول مجلس التعاون، والمصدر الرسمي لإحصاءات المجلس	صعوبة في تنفيذ بعض الخطط والبرامج والمشاريع الاستراتيجية في الدول الأعضاء
	عدم توفر التخصصات الإحصائية المتقدمة في الجامعات في دول مجلس التعاون

أهم الفرص	أهم التهديدات
تزايد طلب المنتجات والخدمات الإحصائية عن دول مجلس التعاون، نظرًا لمكانتها الجيوستراتيجية في المنظومة العالمية ولتنوعها الاقتصادي	تركيز صناع القرار بشدة على المؤشرات، دون النظر في المتطلبات الإحصائية لإنتاج تلك المؤشرات
تضمين مؤشرات قياس الأداء ومستهدفات محدّدة في استراتيجيات واتفاقيات العمل الخليجي المشترك الجديدة وفي تلك التي سيتم تحديثها في المستقبل	الأولويات الإحصائية لكتلة دول مجلس التعاون لا تتوافق مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء منفردة
التطور المذهل للتقنيات الحديثة، والذي يفتح آفاقًا غير مسبوقة أمام العمل الإحصائي الرسمي	استمرار صعوبة حصول أجهزة الإحصاء الوطنية على البيانات الإدارية التي تمتلكها الجهات الحكومية بالتفاصيل والمواصفات والتوقيت المطلوب
المنافسة من قبل منتجي البيانات غير الرسمية المدعومين من قبل الثورة التقنية	المنافسة من قبل منتجي البيانات غير الرسمية، المدعومين من قبل الثورة التقنية
سهولة التواصل وتبادل البيانات بين المركز وبين الدول الأعضاء، من خلال التنفيذ الفعّال لمشروع الربط الإلكتروني "مَرسَى"	استمرار صعوبة الوصول إلى البيانات الضخمة المملوكة من القطاع الخاص
تطور منهجيات التحول من المسوح الميدانية إلى استخدام السجلات الإدارية كمصدر أساسي لإنتاج الإحصاءات الرسمية	

انطلاقًا من التحليل الرباعي للمنظومة الإحصائية الخليجية، وبشكل أعم من الدروس المستخلصة من التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م)، تم تطوير رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م، وكذلك إعداد الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)، والتي هي موضوع هذه الوثيقة. الهدف، كما سيتبيّن في الفصول القادمة، هو بناء منظومة إحصائية خليجية على أسس متينة ومستدامة، من خلال معالجة مواطن الضعف، ووضع استراتيجيات وخطط للحد من الآثار السلبية المحتملة للتهديدات، مع البناء على المكاسب ومواطن القوة، وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص.

الفصل الرابع: رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م

أعدّ المركز الإحصائي الخليجي، خلال العام 2019م، رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م، تحت إشراف اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، وبمشاركة هادفة من الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون. وقد تم رفع وثيقة الرؤية إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون للاعتماد.

ثمنت وثيقة رؤية 2030م الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون والمركز الإحصائي الخليجي في إطار العمل الإحصائي الخليجي المشترك، وفق ما ورد في التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية للفترة (2015-2020م). كما سلطت الضوء على تحديين أساسيين يواجهان العمل الإحصائي الرسمي، هما:

i. زيادة وتشعب طلب البيانات والمعلومات الإحصائية بتفاصيل أدق ودورية أسرع وتوقيت أقصر بكثير مما هو مألوف (كما ورد في الفصل الثاني أعلاه).
ii. ظهور العديد من الجهات غير التقليدية، والتي تعتمد على الكم الهائل من البيانات المستجدة في كل ثانية، لإنتاج إحصاءات غير رسمية ومعلومات وتحليل معمّق، ومن ثم توفير المنتجات والخدمات للمستخدمين والجمهور، والتي ربما من المفترض أن توفرها لهم أجهزة الإحصاء الرسمية.

وانطلاقًا من تلك المعطيات، تتمثل رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م في:

وجود منظومة إحصائية خليجية ذكية وموثوقة، قبل نهاية العام 2030م، تتميز باستخدام الذكاء في جميع مراحل دورة حياة البيانات والمعلومات الإحصائية والمكانية، مع الحفاظ على سمات الإحصاءات الرسمية.

على الرغم من أن هذه الرؤية قد تبدو طموحة للغاية، إلا أنها جاءت من إدراك أن المنظومة الإحصائية الخليجية بحاجة إلى الاستعداد للمنافسة في عالم متغيّر، وذلك لتزويد المستخدمين والجمهور بمنتجات وخدمات إحصائية رسمية تستند إلى أسس جيدة مستمدة من العلوم والتكنولوجيا الحالية والمستقبلية، مع الحفاظ على نفس السمات التي يثقون بها ويثمّنونها منذ عقود من الزمن.

وسيتم السعي لتحقيق الرؤية من خلال المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى (2021-2025م): مرحلة التحول من خلال تحقيق دمج أفضل للبيانات من مصادرها المختلفة:

هذه المرحلة هي موضوع الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)، ويمكن وصفها باختصار بأنها مرحلة التحول والانتقال من الأساليب الحالية في جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية إلى أساليب حديثة بدأت تتبلور في الآونة الأخيرة في إطار الابتكار في جميع مراحل العمل الإحصائي الرسمي، وأيضًا من خلال تعزيز القيادة الإحصائية والكفاءات الإدارية للمنظومة الإحصائية لدول مجلس التعاون. وسيأتي تفصيل استراتيجية المنظومة الإحصائية الخليجية لهذه المرحلة في الفصول التالية من هذه الوثيقة.

المرحلة الثانية (2026-2030م): مرحلة الإحصاءات الذكية:

المرحلة الثانية هي مرحلة تأسيس منظومة إحصائية ذكية قبل نهاية العام 2030م، تتميز باستخدام الذكاء في جميع مراحل دورة حياة البيانات والمعلومات الإحصائية والمكانية، مع الحفاظ على سمات الإحصاءات الرسمية (حيث يجب أن تتفق مع المعايير والتصانيف الدولية، وأن تفي بمبادئ الحيادية، والموثوقية، والملاءمة، وكفاءة التكلفة، والسرية، والشفافية، والقابلية لإعادة الإنتاج)، الأمر الذي سيعزز كفاءة المنظومة الإحصائية بأكملها، وسيمكّنها من منافسة المنتجين غير التقليديين، ومن تعزيز دورها كمزوّد رئيس للمنتجات والخدمات الإحصائية التي تخدم متخذي القرارات وراسمي السياسات ومواطني دول المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية والمهتمين بشكل عام.

وفي هذا الإطار، انطلاقًا من المكاسب المتحققة خلال المرحلة الأولى بما في ذلك الاستخدام الأمثل للبيانات الإدارية والبيانات الكبيرة في إنتاج الإحصاءات الرسمية، يتم الانتقال إلى منظومة إحصائية ذكية، تتألف من مجموعة متناغمة ومتناسقة من الأشياء الذكية، وهي أجهزة تدمج بين التقنيات الحديثة والأساليب الإحصائية، وتقوم بتجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها انطلاقًا من البصمات الرقمية الناتجة عن الأنشطة التي تنفذها مختلف الأشياء الذكية في عالم تسوده الرقمية، وذلك من خلال الاعتماد على الذكاء الحسابي (Algorithmic Intelligence) والأتمتة (Automation)، وفق معايير ومفاهيم وأساليب جديدة يتم تطويرها لهذا الشأن، مع التأكد من أن البيانات والمعلومات الإحصائية الناتجة تتسم بسمات الإحصاءات الرسمية، وتلبي احتياجات مجموعة واسعة من المستخدمين.

الفصل الخامس: استراتيجية العمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)

تنطلق الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) من رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م، حيث تحدد الأهداف التي تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية لتحقيقها، والمسار المشترك الذي تعتزم تنفيذه في المرحلة الأولى من تحقيق تلك الرؤية الطموحة والمتمثلة في وجود منظومة إحصائية خليجية ذكية وموثوقة تدعم القرار.

وتركز هذه المرحلة على تحقيق التحول من أساليب العمل الإحصائي الحالية إلى أساليب متطورة في تجميع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبارها كتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية موحّدة. وقد بات هذا التحول ضروريًا لضمان استجابة المنظومة الإحصائية الخليجية للتطورات المستمرة في جانب الطلب في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية. وسيتم ذلك من خلال التوسع في إنتاج الإحصاءات الخليجية من حيث التغطية والدورية والتصنيف، عبر إيجاد الحلول الإحصائية والتقنية المناسبة لتعزيز استخدام مصادر البيانات المتعددة (المسوح، والسجلات، والبيانات الضخمة، إلخ)، ودمج الإحصاءات المستخرجة من تلك المصادر بشكل أفضل. وفي الوقت نفسه، ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات القيادية والإحصائية والمؤسسية عبر كافّة مكونات المنظومة، لتمكين التحول الناجح إلى الإحصاءات الذكية في المرحلة اللاحقة.

كما أن الخطة الاستراتيجية تَبني على التحسن الملحوظ في أداء العمل الإحصائي المتحقق خلال الفترة الماضية (2015-2020م)، وتُعزز الجهود الرامية إلى تلبية الطلب المتزايد والمتشعب للمنتجات والخدمات الإحصائية الآنية والموثوقة والتي تدعم صنع القرارات ورسم السياسات ورصد التقدم وتقييم الأثر والأداء، وفق النموذج المبيّن في الشكل 2 أدناه.

الشكل 2: نموذج مستقبل العمل الإحصائي الخليجي المشترك

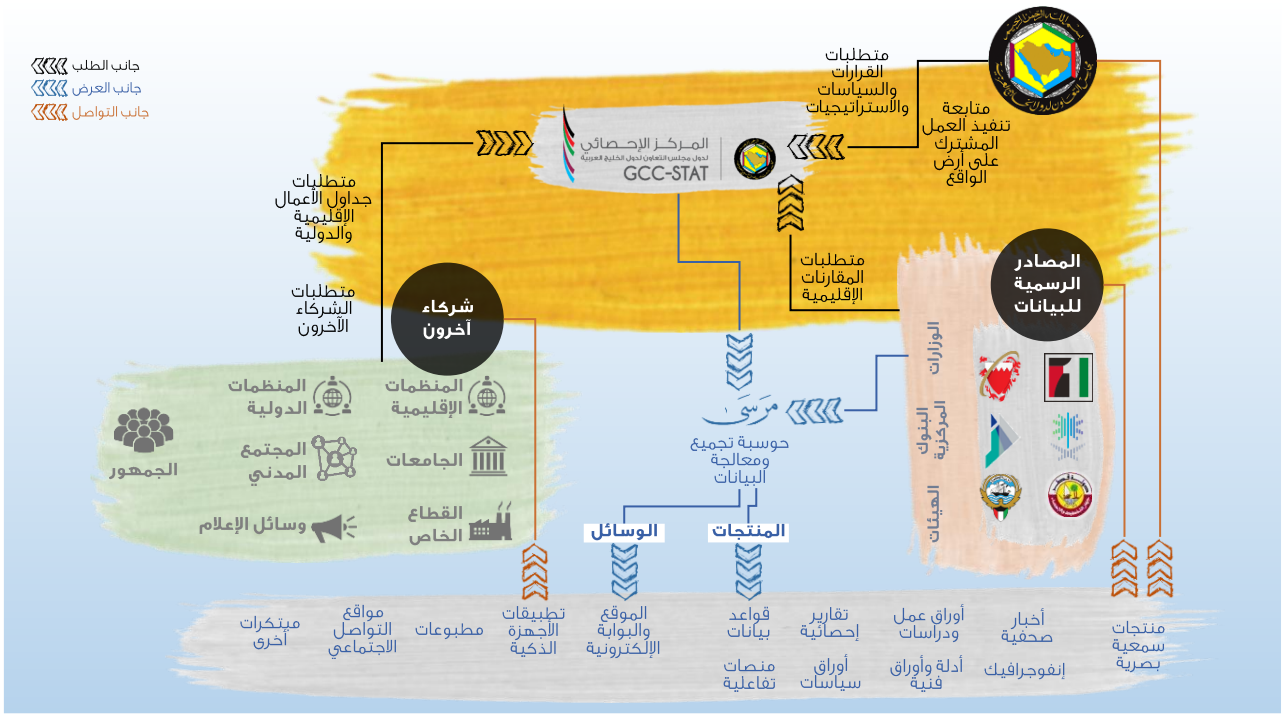

يتمثل الهدف الرئيس لهذه المرحلة في توفر إحصاءات خليجية موحّدة، وعالية الجودة، وتلبي احتياجات المستخدمين بشكل آني لاتخاذ القرارات في المدى القريب، ووضع الرؤى ورسم الاستراتيجيات والسياسات في المدى المتوسط والبعيد.

وسيتم ذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف الداعمة التالية:

- ترسيخ ممارسة الابتكار في جميع جوانب العمل الإحصائي الخليجي المشترك.
- تطوير أساليب إحصائية ومصادر جديدة للبيانات بالإضافة إلى المصادر الناشئة في الآونة الأخيرة.
- بناء وتعزيز القدرات وضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية بحيث تستجيب لمختلف احتياجات المستخدمين في كافّة الظروف.
- تأسيس شراكات مستدامة مع منتجي البيانات وتحقيق مصلحة متبادلة.
- تحقيق مستوًى عالٍ من رضا المستخدمين وثقتهم، والحفاظ عليه.

وفيما يلي عرض المحاور والتوجهات الاستراتيجية والمجالات الإحصائية ذات الأولوية التي سيتم التركيز عليها في هذه المرحلة.

1.5 المحاور والتوجهات الاستراتيجية

أبرزت نتائج التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م)، والتشاورات مع الدول الأعضاء وتوصيات اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، أن التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الإحصائية الخليجية ما زالت واردة في ظل سعي المنظومة إلى تحقيق نقلة نوعية في أدائها، مع أن هناك الحاجة إلى تعزيز بعض الجوانب، خصوصًا تلك المتعلقة بمأسسة الابتكار في العمل الإحصائي، وبناء وتعزيز القدرات القيادية والإحصائية في المنظومة بكافة مكوناتها.

وقد أكّدت الأزمة العالمية وجائحة (كوفيد 19) على أنه، إذا كانت المنظومات الإحصائية ستظل واردة ومحلّ تقدير من قبل صانعي القرارات، فإنها تحتاج إلى إنتاج مجموعة أوسع من الإحصاءات وبتفاصيل أدق لدعم اتخاذ القرارات في المدى القصير، بالإضافة إلى توفير إحصاءات لدعم بناء الاستراتيجيات والسياسات في المدى المتوسط، والمساعدة في دعم تحقيق الرؤى طويلة المدى. وفي حين أن للإحصاءات الرسمية التقليدية دورًا، فقد تعزّزت الحاجة إلى إحصاءات جديدة يتم إنتاجها ونشرها بطرق مناسبة للمستخدمين.

لذا، ترتكز استراتيجية العمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) على التوجهات الاستراتيجية المرتبة وفق المحاور المترابطة والمتكاملة التالية، والتي تسعى كلها لتحقيق التحول في كافة مراحل العمل الإحصائي كما تقتضي هذه المرحلة:

الجدول (2): المحاور والتوجهات الاستراتيجية

المحور	التوجهات الاستراتيجية
المحور الأول: مأسسة الابتكار في العمل الإحصائي	• التوجه 1: ترسيخ ممارسة الابتكار في جميع جوانب المنظومة الإحصائية الخليجية
المحور الثاني: تجميع الإحصاءات وتحليلها	• التوجه 2: التوسع في توفير الإحصاءات الخليجية • التوجه 3: إحداث نقلة نوعية في التحليل الإحصائي ذي القيمة المضافة
المحور الثالث: التطوير والمواءمة والجودة	• التوجه 4: تطوير وتوحيد العمل الإحصائي الخليجي • التوجه 5: تعزيز جودة الإحصاءات الخليجية
المحور الرابع: الشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم	• التوجه 6: تحسين التواصل بشأن الإحصاءات، ورفع الثقافة الإحصائية، وتطوير التسويق الإحصائي • التوجه 7: تعزيز العلاقات مع المستخدمين
المحور الخامس: استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية	• التوجه 8: ضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية
المحور السادس: بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية	• التوجه 9: بناء وتعزيز القدرات القيادية والإدارية والإحصائية والقدرات المؤسسية

2.5 المجالات الإحصائية ذات الأولوية

تظل المجالات الإحصائية ذات الأولوية للفترة (2015-2020م) واردة أيضًا، مع الحاجة إلى توسيع نطاق التغطية بما في ذلك التوسع في إنتاج الإحصاءات قصيرة المدى وإتاحة المزيد من التفاصيل ذات الصلة (مثل التصنيف حسب السن، والدخل، والهشاشة، والموقع الجغرافي، وما إلى ذلك)، في إطار تكثيف جهود المنظومة الإحصائية الخليجية لتحسين استجابتها للطلب المتزايد والمتنوع للمنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية عن دول مجلس التعاون، بما يدعم صانعي القرارات وراسمي السياسات والمخططين وغيرهم من المستخدمين بشكل أفضل.

علاوة على ذلك، أكّدت الأزمة العالمية وجائحة (كوفيد 19) على الحاجة إلى تعزيز العمل الإحصائي الخليجي المشترك فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ سياسات واستراتيجيات العمل الخليجي المشترك، وفي مجالات أخرى مثل إحصاءات الصحة والتعليم والأمن الغذائي ودخل وإنفاق الأسرة، وذلك بهدف تزويد صانعي القرارات وراسمي السياسات بإحصاءات ومؤشرات موحّدة وعالية الجودة وأكثر دورية وأكثر تفصيلًا.

وبالتالي، سيستمر التركيز في تنفيذ جميع أشكال التعاون في المجالات الإحصائية التالية وفقًا للمحاور الاستراتيجية الآنفة الذكر:

01-الحسابات القومية	05-إحصاءات التجارة الخارجية (يشمل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات)	09-التعداد السكاني التسجيلي	13-إحصاءات التعليم
02-الإحصاءات المالية والنقدية	06-إحصاءات الطاقة	10-إحصاءات العمل	14-إحصاءات البيئة
03-إحصاءات الاستثمار الأجنبي	07-إحصاءات السياحة	11-إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة	15-الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتنمية البشرية (HDI)، وتقدم المجتمعات
04- إحصاءات الأرقام القياسية للأسعار والمؤشرات قصيرة المدى	08-إحصاءات الأمن الغذائي	12-إحصاءات الصحة	
16-الإحصاءات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع (بما فيها السياسات والاستراتيجيات الخليجية)			

بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر تدريجيًا في عدد من المجالات الإحصائية الأخرى التي تعمل عليها المنظومات الإحصائية الوطنية في العادة، وذلك في ضوء الاهتمام المتزايد والطلبات واسعة النطاق لتلك الإحصاءات من قبل

أصحاب المصلحة الرئيسين. وسيظل التركيز بشكل أساسي على تجميع البيانات ونشرها، من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للمستخدمين. وفي الوقت نفسه، سيتم تنفيذ مزيد من الدراسات والمشاريع التجريبية، والسعي للاستفادة من أفضل الممارسات الوطنية ومن الفرص المتاحة، وذلك بهدف الاتفاق على الأهداف المرحليّة والأولويات المستقبلية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك في تلك المجالات.

وتشمل تلك المجالات ما يلي:

- 17-إحصاءات اقتصادية متعددة وإحصاءات الأعمال: إحصاءات المالية الإسلامية، وإحصاءات اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي (إحصاءات الابتكار، وإحصاءات البحث والتطوير (R&D)، وإحصاءات تقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs)، إلخ)، وإحصاءات الزراعة، وإحصاءات التجارة الإلكترونية، وإحصاءات الأعمال، إلخ.
- 18-إحصاءات سكانية واجتماعية متعددة: إحصاءات تمكين المرأة والنوع الاجتماعي، والثقافة، والإحصاءات الديمغرافية، والإحصاءات الحيوية، وإحصاءات الهجرة، والإعاقة، والجريمة والعدالة، واستخدام الوقت، إلخ.

يناقش الفصل التالي الأهداف المرحليّة (أو المعالم الرئيسة - Milestones) المقترحة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك خلال الفترة (2021-2025م)، والمبادرات والأنشطة الرئيسة التي سيتم تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف.

الفصل السادس: المعالم والمبادرات والأنشطة الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك خلال الفترة (2021-2025م)

تتميز هذه المرحلة بتركيز العمل الإحصائي الخليجي المشترك على تنويع المصادر التي تستقى منها الإحصاءات الرسمية بشكل منسّق ومتّسق، بحيث يتم إنتاج أرقام خليجية موحّدة وعالية الجودة، تدعم صنع القرارات ورسم السياسات ومختلف الاستخدامات سواء في الظروف العادية أو الظروف الاستثنائية، وذلك من خلال زيادة الاعتماد بشكل تدريجي على المصادر السجلية حيثما أمكن ذلك، وتقليص المسوح الميدانية قدر الاستطاعة، والاستفادة من مصادر حديثة مثل البيانات الضخمة (Big Data)، مع تشجيع الابتكار في مراحل العمل الإحصائي كافّة، ومواكبة التطورات السريعة التي تشهدها التقنيات في عالم تسوده الرقمية، والتي توفر بنية تحتية مواتية لتطوير منهجيات وأساليب إحصائية جديدة وزيادة كفاءة المنهجيات والأساليب الحالية.

كما تشمل المرحلة أيضًا السعي إلى التحول من التحليل الوصفي والنشر الإحصائي التقليدي إلى التواصل المعرفي من خلال منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تدعم صنع القرارات ورسم السياسات والتخطيط والاستخدامات الأخرى بشكل أكثر فاعلية. وفي الوقت نفسه، ستكثف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات القيادية والإدارية والإحصائية والقدرات المؤسسية في مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية كافّة لتحقيق التحول اللازم، وذلك من خلال تعزيز تبادل التجارب والخبرات الوطنية والإقليمية والدولية، وتحسين إدارة التدريب والتأهيل بشتى أنواعه، مع التركيز بشكل أفضل على الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمل الإحصائي الرسمي.

تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية أيضًا إلى تعزيز شراكات التعاون القائمة مع المنظمات الإقليمية والدولية، وبناء شراكات هادفة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص، وذلك نظرًا لأهمية تلك الشراكات في دعم تحقيق النقلة النوعية المستهدفة خلال هذه الفترة.

من شأن كل هذه الجهود أن تثمر عن تطور ملحوظ في أداء المنظومة الإحصائية الخليجية ككل، وبالتالي أن تحقق مستوىً عالٍ من ثقة المستخدمين ومن رضاهم.

فيما يلي عرض أبرز المعالم والمبادرات والأنشطة الرئيسة للفترة (2021-2025م)، حسب المحاور الاستراتيجية الواردة في الفصل الخامس أعلاه. ويعرض الملحق (أ) ملخصًا للمعالم الرئيسة حسب المحاور والتوجهات الاستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم إنجاز المعالم المتعلقة بإعداد استراتيجية أو ميثاق أو دراسة جدوى (أي المعالم رقم 6، و8، و9)، فسيتم استبدالها بمعالم متعلقة بالمخرجات والنتائج. ويعرض الملحق (ب) ملخصًا للمبادرات والبرامج والمشاريع الرئيسة.

1.6 المحور الأول: مأسسة الابتكار في العمل الإحصائي

ينطلق المحور الأول من إدراك أهمية اغتنام الفرص الناتجة عن التطورات السريعة التي يشهدها العالم، وخاصة الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة بشكل عام، من أجل توسيع نطاق التغطية الإحصائية وزيادة الدورية وتقصير المهلة الزمنية لإتاحة الإحصاءات والمعلومات والخدمات المعرفية المفيدة لصناع القرار والمستخدمين الآخرين. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان الحفاظ على الميزات التي تميز الإحصاءات الرسمية، والتي تعد عواملَ أساسيةً في تعزيز الثقة من جانب المستخدمين والجمهور.

وفي هذا الإطار، تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية إلى إحداث التحول اللازم في جميع مكونات المنظومة لتهيئتها لمرحلة الإحصاءات الذكية، وتعزيز الجهود التطويرية في مجالات العمل الإحصائي الخليجي المشترك المستمرة، وذلك وفق التوجه الاستراتيجي لهذا المحور والمتمثل فيما يلي:

- التوجه 1: ترسيخ ممارسة الابتكار في جميع جوانب المنظومة الإحصائية الخليجية.

وقد تم تحديد المعلم الرئيس التالي باعتباره محطة مهمة في الطريق نحو تحقيق التوجه الاستراتيجي للمحور:

- المعلم 1: تنفيذ ما لا يقل عن 6 مشاريع ابتكارية مشتركة قبل نهاية العام 2025م.

وسيتم العمل على تحقيق ذلك من خلال إنشاء مختبر افتراضي للابتكار في المركز الإحصائي الخليجي، ليكون حاضنة لمختلف المبادرات الابتكارية والأعمال التطويرية الهادفة إلى تحقيق التحول في المنظومة الإحصائية الخليجية، وتحسين الأداء وزيادة الجودة، مع السعي لتوحيد المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية. وسيوفر هذا المختبر مساحة افتراضية للتعاون المثمر، بحيث يتم تطوير أساليب وحلول إحصائية وتقنية للانتقال من الأفكار إلى التنفيذ على أرض الواقع، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من خلال نقل الخبرات وتبادل التجارب، وتقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ المبادرات الابتكارية والتطويرية.

كما سيقوم المختبر ببناء وتنسيق الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص المالكة للبيانات الضخمة (مثل قوقل، وشركات بطاقات الائتمان المصرفي، وغيرها)، والمجتمع الأكاديمي، والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف دعم الابتكار والتحول والتطوير في مختلف جوانب العمل الإحصائي الخليجي المشترك، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى التقليل من الاعتماد على المسوح الميدانية التقليدية حيثما أمكن، من خلال إيجاد بدائل لبعض الأعمال الميدانية (مثل النظر في إمكانية استخدام بيانات معاملات بطاقات الائتمان كمصادر لإنتاج إحصاءات الإنفاق التي تُجمع عادة في إطار مسح دخل وإنفاق الأسرة).

وتشمل الأنشطة الرئيسة التي ستكون موضع التركيز خلال المرحلة ما يلي:

- إعداد دراسة لإنشاء المختبر الافتراضي للابتكار في المركز الإحصائي الخليجي، واعتمادها، والبدء في تشغيل المختبر.
- التوسع في تطوير ودعم مبادرات الابتكار في جميع جوانب العمل الإحصائي في المنظومات الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء وصقل المهارات وبناء الكفاءات الوطنية، والسعي لتعظيم الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.
- توثيق تلك المبادرات، وتمكين التبادل الفعال للمعرفة والخبرات المكتسبة عبر المنظومة الإحصائية الخليجية بأكملها.
- تطوير حلول مبتكرة لتعظيم الاستفادة من البيانات الإدارية وتعزيز مستوى الوحدات الإدارية الإحصائية في الجهات الحكومية لتقوم بدورها كاملًا في توفير البيانات في كل الظروف، بما يتوافق مع توجهات المحور الثاني من هذه الخطة الاستراتيجية.
- تنفيذ مشاريع تجريبية مشتركة، قد تشمل على سبيل المثال:
  - مؤشر التضخم في أسعار المستهلك عن طريق الإنترنت.
  - تطوير مؤشرات اقتصادية قصيرة المدى من مصادر البيانات الإدارية والبيانات الضخمة (مثل سجلات ضريبة القيمة المضافة، وسجلات أبراج الهواتف المحمولة، وبيانات معاملات بطاقات الائتمان، إلخ).
  - بناء منظومة ذكية ("روبوت") خاصة بإحصاءات التجارة الخارجية.
  - بناء وتصميم المنصة الإلكترونية الذكية للمواطنة الاقتصادية الخليجية.
- إنشاء جائزة سنوية للابتكار في المنظومة الإحصائية الخليجية.
- بناء شراكات استراتيجية هادفة ومنسّقة بين المنظومة الإحصائية الخليجية وبين الشركات الرقمية الكبرى، بهدف تسهيل الوصول إلى البيانات الضخمة الموجودة لدى تلك الشركات لإنتاج إحصاءات رسمية.
- تحديد المجالات المثلى للتعاون بين المنظومة الإحصائية الخليجية وبين المجموعة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الاستفادة من "صندوق الابتكار" لدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE).
- بناء شراكات استراتيجية هادفة بين المنظومة الإحصائية الخليجية وبين الفاعلين الرئيسين ذوي الصلة (منصة الأمم المتحدة العالمية والمركز الإقليمي الذي يقع مقره بدولة الإمارات العربية المتحدة، والشركات الرقمية الكبرى، والمجتمع الأكاديمي والبحثي، وفرق الخبراء، إلخ)، بهدف تطوير منهجيات

علمية لاستخدام البيانات الضخمة في إنتاج الإحصاءات الرسمية، وهندسة الذكاء في جميع مراحل العمل الإحصائي.

- التنسيق المشترك في مجال الابتكار على مستوى المنظومة الإحصائية الخليجية، لتقديم المبادرات الخليجية ضمن المبادرات الدولية الساعية لتطوير العمل الإحصائي الرسمي.

2.6 المحور الثاني: تجميع الإحصاءات وتحليلها

تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية إلى إحداث تحول ملحوظ في تجميع الإحصاءات وتحليلها، بحيث تلبي طلبات واحتياجات المستخدمين بشكل أكثر فاعلية، وفق التوجهات الاستراتيجية لهذا المحور الثاني والمتمثلة فيما يلي:

- التوجه 2: التوسع في توفير الإحصاءات الخليجية الموحّدة.
- التوجه 3: إحداث نقلة نوعية في التحليل الإحصائي ذي القيمة المضافة.

تنطلق الجهود المشتركة في هذا المحور من احتياجات المستخدمين المدوّنة في مصفوفة المؤشرات الإحصائية (SIM) الواردة في الفصل الثاني أعلاه، والتي تشمل المتطلبات الإحصائية المتعلقة باستراتيجيات واتفاقيات العمل الخليجي المشترك، والمسيرات الإنمائية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى جداول الأعمال الإقليمية والدولية مثل أهداف التنمية المستدامة 2030م، وغيرها. كما تشمل أيضًا الاحتياجات الإحصائية لدعم صنع القرارات في المدى القريب، بما في ذلك المساعدة على اتخاذ الإجراءات لمواجهة الأزمات والكوارث والأوبئة. ولضمان مواءمة الإنتاج الإحصائي مع احتياجات العمل الخليجي المشترك على وجه الخصوص، من المهم للغاية تضمين مؤشرات قياس الأداء ومستهدفات محدّدة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الجديدة وفي تلك التي سيتم تحديثها في المستقبل.

وفي هذا الإطار، وانطلاقًا من المؤشرات والإحصاءات ذات الأولوية التي ستكون محلّ التركيز خلال هذه المرحلة، يتم السعي لتحقيق المعالم الرئيسة التالية:

- المعلم 2: توفير نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية وفق الدورية المطلوبة، قبل نهاية العام 2025م، على أن يتم الاتفاق على الأولويات للفترة (2021-2025م) قبل نهاية العام 2020م.
- المعلم 3: تنفيذ عدد دراستين تحليليتين متعمّقتين في كل عام، ابتداءً من 2021م، على أن تتطرق لمواضيع ذات أهمية بالغة لصانعي القرارات وراسمي السياسات والمجتمع الخليجي بشكل عام.

ولتحقيق ذلك، سيتم تركيز الجهود على المحاور الفرعية الثلاثة التالية: (1) تنويع المصادر بما يحقق زيادة التغطية والدورية، (2) وأتمتة عملية تجميع البيانات، (3) والتحليل وإنتاج المعرفة من خلال التحول إلى التحليل الإحصائي ذي القيمة المضافة.

(1) تنويع المصادر:

- التوسع في استخدام البيانات الإدارية كمصادر لإنتاج الإحصاءات الرسمية بما يحقق تبادل المنافع بين الجهات المصدرية وأجهزة الإحصاء الوطنية، من خلال البناء على الإنجازات المستمرة المتحققة في عملية التعداد السكاني التسجيلي الموحّد للعام 2020م، والاستفادة من نتائج تقييم جاهزية السجلات الإدارية في دول مجلس التعاون والذي يجري تنفيذه من قبل المركز الإحصائي الخليجي والدول الأعضاء.
- تنفيذ برنامج المسوح الإحصائية الموحّدة للفترة (2021-2025م) الوارد في الملحق (د).
- إعداد حزمة بيانات الطوارئ تشمل مجموعة متفق عليها من الإحصاءات يتم تصميمها لدعم صانعي القرارات بشكل خاص.
- تكوين أدلة ومؤشرات مركبة مستحدثة في مختلف المجالات بما يتلاءم مع واقع وظروف دول المجلس، ويلبي احتياجاتها التخطيطية من البيانات والمؤشرات وينعكس بقيمة مضافة على الإحصاء التقليدي.
- تحديد مصادر بديلة للبيانات التي يمكن استخدامها لحساب المؤشرات الإحصائية على المستوى الوطني وعلى مستوى كتلة دول مجلس التعاون.
- بناء شراكات استراتيجية هادفة بين المنظومة الإحصائية الخليجية وبين المجتمع الأكاديمي والبحثي وفرق الخبراء، بهدف تطوير منهجيات للتعامل مع البيانات المفقودة من خلال حلول علمية وعملية مناسبة لدول مجلس التعاون.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من منصة الأمم المتحدة العالمية والمركز الإقليمي الذي يقع مقره بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز مشاركة دول مجلس التعاون والمركز الإحصائي الخليجي في فريق العمل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية.
- الاتفاق على بروتوكولات لاستخدام وإعادة استخدام مصادر البيانات البديلة.

(2) تجميع البيانات:

- استكمال تنفيذ نظام "مَرسَى" للربط الإلكتروني بين المركز الإحصائي الخليجي وبين أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء، والذي يوفر حلولًا شاملة ومتكاملة تمَكّن من التحول من التجميع اليدوي للبيانات إلى الأتمتة الكاملة لعملية طلب وتجميع وتجهيز البيانات الإحصائية.
- إنشاء روابط إلكترونية بين أجهزة الإحصاء الوطنية والجهات الحكومية الرئيسة في الدول الأعضاء، لتسهيل عملية التدفق السريع والآمن للبيانات في كل الاتجاهات بالتفاصيل والمواصفات والتوقيتات المطلوبة.

- إنشاء روابط إلكترونية بين أجهزة الإحصاء الوطنية والمنشآت الاقتصادية الرئيسة (على سبيل المثال، تصل إلى 80 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول الأعضاء، لتسريع عملية جمع ومعالجة البيانات الاقتصادية والتجارية، مع الحفاظ على خصوصية وأمن وسرية المعلومات.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بما يزيد من كفاءة وفاعلية عملية تجميع البيانات، وتقليل العبء على الدول الأعضاء.

(3) التحليل و إنتاج المعرفة:

- تطوير وتنفيذ أساليب التنبؤات الآنية (Nowcasting) والتوقعات المستقبلية (Forecasting) وغيرها من الأساليب الإحصائية المتطورة، لتمكين المنظومة الإحصائية الخليجية من إجراء المزيد من التحليل الإحصائي المتعمّق، بما في ذلك على سبيل المثال تحليل التأثير الهيكلي للجائحة الوبائية (كوفيد 19) على سلاسل التوريد والاقتصاد والأعمال، وعلى سوق العمل، وعلى التفاعل الاجتماعي، وعلى الهجرة، إلخ.
- إعداد التقارير التحليلية الموضوعية (Thematic Analytical Reports)، لدعم اتخاذ القرارات.
- التوسع في إتاحة الإحصاءات لأهل الاختصاص في الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص، لتناولها بمزيد من التحليل كل في مجال اختصاصه وبحسب احتياجاته.
- تعزيز إنشاء ملفات البيانات الفردية محفوظة السرية (Confidentialized Unit Record Files) بما يتوافق مع القوانين والأنظمة ذات الصلة في الدول الأعضاء، واستخدامها لدعم التحليل المفصّل على مستوى الدول وعلى المستوى الخليجي.
- الاتفاق على البروتوكولات والآليات المناسبة لاستخدام ملفات البيانات الفردية محفوظة السرية لأغراض البحث الأكاديمي في الدول الأعضاء وعلى المستوى الخليجي (على سبيل المثال، تنفيذ إطار (Five Safes) بما يتماشى مع خصوصيات دول مجلس التعاون).
- الاتفاق على مجموعة مشتركة من الإحصاءات الأساسية بالتفاصيل المناسبة، لدعم الدول الأعضاء في مواجهة الأحداث الاستثنائية.
- تعزيز تكامل البيانات الإحصائية ونظم المعلومات الجغرافية المكانية (GIS)، لدعم التحليل الإحصائي للمناطق الصغيرة.

3.6 المحور الثالث: التطوير والمواءمة والجودة

ينطلق المحور الاستراتيجي الثالث من أهمية إنتاج إحصاءات خليجية موحّدة، مبنية على أسس علمية صلبة تتمثل في أحدث المعايير والأساليب والتصانيف المعتمدة دوليًا وخليجيًا، وذلك لتوفير منتجات وخدمات إحصائية عالية الجودة لصناع القرار وللمستخدمين والجمهور بشكل عام.

وفي هذا الإطار، يهدف المحور إلى النهوض بالعمل الإحصائي الخليجي المشترك، وزيادة فاعليته ومصداقيته، وتعزيز جودة المنتجات والخدمات التي يقدمها، وتعزيز ثقة المستخدمين والجمهور بها، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية للمحور، والتي هي كالتالي:

- التوجه 4: تطوير وتوحيد العمل الإحصائي في دول مجلس التعاون.
- التوجه 5: تعزيز جودة الإحصاءات الخليجية.

ولتحقيق ذلك، حددت المنظومة الإحصائية الخليجية المعالم الرئيسة التالية:

- المعلم 4: توحيد نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية المطلوبة في المعلم 2 أعلاه، قبل نهاية العام 2025م، بحيث تعتمد تلك الإحصاءات على نفس المفاهيم، والتعاريف، والمنهجيات، والتصانيف، والدورية، والإسناد الزمني، وتوقيت توفيرها للمركز الإحصائي الخليجي.
- المعلم 5: إعداد تقارير بشأن جودة الإحصاءات الخليجية في جميع المجالات الإحصائية ذات الأولوية خلال الفترة الخمسية، وذلك وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه في بداية العام 2021م.

وسيتم العمل على تحقيق تلك المعالم من خلال تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة التالية:

(1) التطوير والمواءمة:

- تنفيذ أنشطة التطوير والمواءمة الرئيسة لكل مجال من المجالات الإحصاءات ذات الأولوية، حسب تواريخ الإنجاز المحددة، كما هو موضح في الملحق (ج).
- إيجاد حلول مبتكرة لزيادة فاعلية المسوح الميدانية مع التقليل من المقابلات مع المستجيبين وجهًا لوجه ما أمكن، والسعي لتخفيف الأعباء على المستجيبين.
- النظر في إمكانية تنفيذ مسوح مشتركة على مستوى الدول الست في آن واحد، على أن يقوم المركز الإحصائي الخليجي بالتنسيق وتطوير الحلول المناسبة وتوفير الدعم الفني والتدريب.
- مواصلة تطبيق أحدث المعايير الدولية والخليجية في المجالات الإحصائية ذات الأولوية في الدول الأعضاء، بحيث يتم توحيد المفاهيم، والتعاريف، والمنهجيات، والتصانيف، والأنظمة، إلخ، وذلك بهدف إنتاج أرقام خليجية موحّدة.
- استكمال إعداد المواد المنهجية والفنية والأدلة والاستمارات اللازمة لدعم تطوير العمل الإحصائي على مستوى دول مجلس التعاون وتوحيده، في إطار أعمال اللجان وفرق العمل الإحصائية، على أن تكون تلك المواد مبنية على دراسات ميدانية في مواضيع محددة في الدول الأعضاء (مثل: تغيير سنة

الأساس في الحسابات القومية، بناء جداول المدخلات والمخرجات، إلخ)، وأن تتم الموافقة عليها من قبل الدول كما هو معمول به.

(2) الجودة:

- تطبيق الأطر الوطنية لضمان جودة البيانات، بشكل متسق مع تطبيق إطار ضمان جودة البيانات على المستوى الخليجي المعد من قبل المركز الإحصائي الخليجي والمعتمد من قبل الدول الأعضاء، والذي يتفق مع الأطر الوطنية.
- إعداد وتنفيذ برنامج تعزيز الجودة في الإحصاءات الخليجية، يتضمن إعداد ثلاثة تقارير سنوية في ثلاثة مجالات إحصائية، مع مراعاة تغطية جميع المجالات الإحصائية ذات الأولوية خلال الفترة (2021-2025م).
- تضمين برنامج تعزيز الجودة أيضًا المراجعات من قبل النظراء (Peer Reviews) بما يتوافق مع إطار ضمان جودة البيانات على المستوى الخليجي.

4.6 المحور الرابع: الشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم

تضع المنظومة الإحصائية الخليجية المستخدمين على تعدد فئاتهم ومؤهلاتهم واهتماماتهم نصب أعينها، وذلك لأن الغاية والنهاية من العمل الإحصائي هي أن يتم استخدام المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية بشكل فعّال في صنع القرارات ورسم السياسات والتخطيط ورصد التقدم وتقييم الأثر والأداء، لتحقيق أهداف مسيرة العمل الخليجي المشترك المظفّرة، والتي تشمل توفير مزيد من الرفاه لمواطني دول مجلس التعاون، وزيادة تنافسية اقتصادات دول المجلس في عالم بات متصلًا ومترابطًا أكثر من ذي قبل، وتعزيز مكانتها المرموقة على الخارطة الجيوسياسية العالمية.

تتصدر قائمةَ المستخدمين الرئيسين للإحصاءات الخليجية حكوماتُ الدول الأعضاء، والمجلس الوزاري لمجلس التعاون، واللجان الوزارية، وفرق العمل، والأمانة العامة، ومؤسسات مجلس التعاون والمؤسسات الخليجية الأخرى. كما تشمل القائمة أيضًا المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والباحثين والأكاديميين، والطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، هناك الحاجة إلى تعزيز الجهود الجارية لنشر الثقافة والوعي الإحصائي لدى الجمهور، لما لها من أهمية في تحقيق تقدم المجتمعات بشكل عام، كما أنها تدعم العمل الإحصائي، حيث أن الأفراد والأسر والشركات التي تدرك أهمية الإحصاء تكون في العادة أكثر استعدادًا لتوفير معلومات دقيقة أثناء الاستجابة

للمسوح الميدانية، وأيضًا الوفاء بمتطلبات تحديث السجلات الإدارية في الجهات الحكومية وكذلك القطاع الخاص (مثل شركات الاتصالات والكهرباء).

انطلاقًا ممّا سبق، تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية إلى توفير خدمات ومنتجات إحصائية ومعرفية مختلفة باختلاف احتياجات مجموعات المستخدمين والجمهور، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية لهذا المحور، والمتمثلة في:

- التوجه 6: تحسين التواصل بشأن الإحصاءات، ورفع الثقافة الإحصائية، وتطوير التسويق الإحصائي.
- التوجه 7: تعزيز العلاقات مع المستخدمين.

وتتضمن المعالم الرئيسة للمحور ما يلي:

- المعلم 6: إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، واعتمادها قبل نهاية العام 2021م، والبدء في تنفيذها.
- المعلم 7: تحقيق نسبة عالية من رضا مستخدمي الإحصاءات الخليجية، ابتداءً من العام 2024م (على أن يتم تحديد المستهدف عند إجراء مسح رضا المستخدمين الأول المتعلق بالعام 2021م).

سيتم العمل على تحقيق تلك المعالم من خلال إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، ترسم أفضل السبل للتحول من النشر الإحصائي التقليدي إلى التواصل الإحصائي الفعّال، وتسهم في العمل على بعدٍ يواكب التطورات الآنية في مجال التواصل، والمتمثل في بناء قنوات تفاعلية تعتمد في جوهرها على وجود علاقة تفاعلية بين المرسل والمستقبل بدلًا من التواصل التقليدي المعتمد في جلّه على المرسل فقط. وهذا من شأنه أن يسهم في بناء شراكات هادفة مع مختلف فئات المستخدمين، بهدف دعم استخدام المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية بشكل أفضل وبنطاق أوسع، وتعزيز الثقافة الإحصائية والوعي بأهمية الإحصاء في المجتمع الخليجي، وترغيب الشباب في تعلّم الرياضيات والإحصاء، فضلًا عن بناء صف جديد من الجمهور الواعي الحريص على إيصال أفكاره وتطلعاته واحتياجاته.

وستحدد الاستراتيجية الأهداف والمعالم الرئيسة في شتى المجالات ذات الصلة، بما في ذلك الانتقال من نشر البيانات إلى إتاحة البيانات، ومن جداول البيانات إلى إدارة البيانات، واستشراف مستقبل التواصل الإحصائي، إلخ. كما ستحدد المبادرات والمشاريع التي من شأنها أن تحقق تلك الأهداف على أرض الواقع.

وفي الوقت نفسه، ستقوم المنظومة الإحصائية الخليجية بتنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة التالية، والتي سيتم تنقيحها وتحديثها على ضوء الاستراتيجية المذكورة أعلاه:

(1) التواصل والإعلام والتوعية:

- مواصلة تطوير مواد إعلامية وخدمات التواصل بمختلف الوسائل لتلبية احتياجات فئات المستخدمين، وتعزيز الثقافة والوعي الإحصائي لدى الجمهور.
- تطوير مقاييس مشتركة لقياس مدى فاعلية التواصل من منظور المستخدمين.
- تعزيز جهود التسويق والتواصل، من خلال تطبيق نماذج تحليل الجمهور، لضمان تركيز التواصل على الجمهور بالإضافة إلى تركيزه على صناع القرار.
- تعزيز التوجه نحو الإنتاج البصري من خلال مواكبة التطور في أساليب العرض والتقنيات ذات العلاقة، لضمان وصول المنتج بشكل أسرع وبتأثير أقوى.

(2) النشر الإحصائي:

- تحقيق التحول من النشر الإحصائي إلى التواصل الإحصائي من خلال تحديث سياسة النشر على أساس استراتيجية التواصل والتوعية والتسويق الإحصائي الآنفة الذكر، والمستجدات ذات الصلة.
- مواصلة تطوير نظم المعلومات الجغرافية المكانية (GIS) لخدمة العمل الإحصائي، بما في ذلك بناء خارطة أساس جغرافية مكانية.
- التوسع في لوحات الإنجاز (Dashboards) لمتابعة السياسات والاستراتيجيات الخليجية.
- تعميم النشر الإلكتروني، ورفع كفاءة بوابات البيانات بما يتماشى مع التطورات ذات الصلة.
- اعتماد رزنامة موحدة للنشر المسبق (Advance Release Calendar) في جميع الدول الأعضاء، ورزنامة مماثلة على مستوى المركز الإحصائي الخليجي، والعمل على إصدار الإحصاءات في الوقت المناسب بما يتوافق معهما.
- تنفيذ سياسات البيانات المفتوحة (Open Data)، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- تحديد كيفية تعظيم استخدام وإعادة استخدام الإحصاءات الخليجية وتقليل العبء على الدول الأعضاء، بالتشاور مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية.

(3) العلاقات مع المستخدمين:

- مراقبة التطورات في طلب الإحصاءات الخليجية.
- تحديد كيفية تعزيز علاقات المنظومة الإحصائية الخليجية مع المستخدمين، ويشمل ذلك تطوير تصنيف للمستخدمين، والأدوات القياسية للمساعدة على إنشاء أنظمة لإدارة العلاقات مع المستخدمين، وتنفيذ مسوح لقياس رضا المستخدمين وثقتهم.

- تطوير طرق لفهم الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها (بما في ذلك المعلومات التي يبحث عنها المستخدمون، ولكن لم يتمكّنوا من العثور عليها).
- وضع مجموعة من الإجراءات للاستجابة للطلبات الطارئة من قبل صناع القرار رفيعي المستوى.
- إقامة مشاريع تجريبية مع الجامعات في دول مجلس التعاون ومراكز البحوث بشأن استخدام الإحصاءات الخليجية في البحث والتعليم.
- عقد المنتدى الإحصائي الخليجي الثالث في العام 2022م، والرابع في العام 2024م.
- تنظيم مؤتمرات وندوات لها قيمة مضافة مهمة للمستخدمين الرئيسين، والنظر في إمكانية دعمها بمصادر تمويل خاصة.
- اعتماد آليات رسمية منتظمة لاستقبال ملاحظات المستخدمين حيال المنتجات والخدمات، ومقترحاتهم (مثل المنتدى الإحصائي الخليجي).

5.6 المحور الخامس: استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية

تنطلق الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك من أهمية بناء منظومة إحصائية خليجية مستدامة، قادرة على الاستمرار في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة تلبي الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين والجمهور في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية، في عالم يشهد تحولات سريعة الوتيرة. لذا، فإن جميع المحاور والتوجهات الاستراتيجية للفترة (2021-2025م) تسهم في تحقيق الاستدامة، في حين يركز هذا المحور الخامس على جوانب مهمة ومتكاملة تشمل الإطار القانوني للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، والتخطيط الاستراتيجي، والموارد البشرية والمالية، وتقنيات المعلومات والاتصالات، والتعاون الإحصائي الإقليمي والدولي.

تطورت ممارسة التخطيط الاستراتيجي في مجال الإحصاء، حيث تبنّت جميع دول مجلس التعاون استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء، منسجمة مع الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، ويتم تنفيذها من خلال خطط تنفيذ متعددة السنوات. ومع ذلك، وكما هو مبيّن في التحليل الرباعي الوارد في الفصل الثالث، فإن الموارد البشرية والمالية المخصصة للعمل الإحصائي ليست كافية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط. وسيبحث هذا القسم سبل تحسين توفر تلك الموارد، في حين يناقش القسم (6.6) أدناه القضايا المتعلقة ببناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية كجزء من المحور السادس.

تشكل تقنيات المعلومات والاتصالات محركًا أساسيًا للتحول السريع الذي تشهده المجتمعات والاقتصادات والبيئة في جميع أنحاء العالم. كما أن لها دورًا أساسيًا في الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، من خلال تمكين ودعم الابتكار والمواءمة والتطوير في العمل الإحصائي، بما في ذلك التأسيس للإحصاءات الذكية قبل نهاية العام 2030م، وفق الرؤية بعيدة المدى للعمل الإحصائي الخليجي المشترك. ويشمل ذلك توافر البنية

التحتية والأدوات والخدمات التي تتيح نقلة نوعية في جميع مراحل العمل الإحصائي (مراقبة وتحليل الطلب، تجميع البيانات ومعالجتها، التحليل ذو القيمة المضافة، توصيل وتقديم المنتجات والخدمات الإحصائية والمعرفية، إلخ).

يقوم التعاون مع المنظمات الإحصائية الدولية والإقليمية بدور مهم في ضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية، حيث يساعد على بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من خلال تبادل المعرفة والخبرات، والفعاليات التدريبية المشتركة، وبرامج التدريب الداخلي، وما إلى ذلك. كما يضمن أن يكون للمنظومة الإحصائية الخليجية حضور فعّال في العمل الإحصائي الدولي، بما في ذلك عن طريق المساهمة في تطوير المعايير الإحصائية بحيث تراعي خصوصيات دول مجلس التعاون، والمشاركة في تنفيذ المبادرات المهمة (مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية، إلخ)، واستضافة الأحداث البارزة (مثل منتدى البيانات العالمية للأمم المتحدة في 2018م، إلخ)، وغيرها.

انطلاقًا من هذا الطرح، سيعتمد العمل الإحصائي الخليجي المشترك على التوجه الاستراتيجي التالي في إطار هذا المحور:

- التوجه 8: ضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية.

ويتمثل المعلم الرئيس لهذا المحور فيما يلي:

- المعلم 8: إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قبل نهاية العام 2021م، واعتماده، والبدء في تنفيذه.

ولتحقيق ذلك، ستركز المنظومة الإحصائية الخليجية على تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة التالية خلال الفترة (2021-2025م):

(1) الإطار القانوني للعمل الإحصائي الخليجي المشترك:

- إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول المجلس، بحيث ينظم العلاقات بين مختلف مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية، واعتماده، والبدء في تنفيذه.
- دراسة إمكانية تطوير الإطار القانوني المناسب لإطلاق مبادرة البيانات المفتوحة (Open Data) في دول مجلس التعاون بما يتناسب مع القوانين والأنظمة الوطنية، بحيث يتم ضمان وصول المواطنين والمستخدمين بشكل عام إلى المعلومات والمعرفة الإحصائية المتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك والمسيرات الإنمائية للدول الأعضاء باعتبارها كتلة موحّدة.

- تطوير أطر قانونية وتشريعية وتنظيمية لاستخدام البيانات الضخمة، بالتعاون مع الجهات المنظمة والجهات المنتجة لها، بما يضمن حقوق كافة الأطراف في استخدام البيانات والانتفاع منها دون المساس بسرية البيانات وحقوق الملكية الفكرية.

(2) التخطيط الاستراتيجي في الإحصاء:

- مواءمة الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء والخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، لضمان عمل المنظومة الإحصائية الخليجية بطريقة منسّقة ومتّسقة لتحقيق الأهداف والمعالم المشتركة.
- العمل على تنسيق دورة التخطيط في كافّة مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة في الجدول الزمني المحدد لها.
- إعداد دليل إجراءات العمل الإحصائي بدول المجلس، بحيث يوثق العمليات والمنهجيات، ويبني على التجارب الرائدة لدى بعض الدول الأعضاء في هذا المجال، ويستأنس ببعض الأدلة المنتجة عالميًا (مثل دليل إجراءات العمل الإحصائي الأوروبي).
- إعداد دليل توجيهي للقيام بالعمل الإحصائي في الظروف الاستثنائية مثل الأزمات والأوبئة والكوارث، واعتماده.
- تطبيق المواصفة الدولية لاستمرارية الأعمال (ISO 22301) والتي تسعى لتوفير الحماية من الكوارث والأزمات وتقليل تبعاتها.

(3) الموارد البشرية والمالية:

- السعي لزيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للعمل الإحصائي، من خلال تنفيذ دراسات بشأن التكلفة والفوائد بحيث تبرز أهمية العائد من الاستثمار في الإحصاء.
- استكشاف أفضل السبل لتوليد إيرادات إضافية للعمل الإحصائي، بما في ذلك بحث إمكانية الاستثمار من قبل أجهزة الإحصاء الوطنية والمركز الإحصائي الخليجي في خدمات التدريب والأبحاث لتشكل مصادر دخل (على شكل أذرع استثمارية)، بناءً على التجارب الناجحة في المنطقة وحول العالم.
- بناء شراكات هادفة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإحصاء.
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية لتحقيق الأهداف والمعالم المشتركة.

(4) تقنيات المعلومات والاتصالات:

- مواصلة وتعزيز التعاون في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات بما يدعم المنظومة الإحصائية الخليجية بأكملها.

- العمل على الحصول على شهادة متعارف بها دوليًا (مثل الأيزو) في أمن المعلومات في أجهزة الإحصاء الوطنية في دول مجلس التعاون كافّة، من خلال الاستفادة من التجارب الوطنية ومن تجربة المركز الإحصائي الخليجي في هذا المجال، حيث حصل المركز على شهادة الأيزو في العام 2018م.
- توفير البنية التحتية والأدوات والخدمات لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، بما في ذلك التقنيات الرقمية المستندة إلى السحابة والبنية التحتية الأخرى لتقنية المعلومات لدعم العمل عن بُعد، والتدريب، وجمع البيانات وتخزينها، والتي تعد ضرورية لأجهزة الإحصاء لمواصلة العمل في الظروف الاستثنائية.
- مراقبة المستجدات في هذا المجال على المستوى العالمي، والعمل على تحقيق الاستفادة منها في تطوير العمل الإحصائي وتحسين أداء المنظومة الإحصائية الخليجية باستمرار.

(5) التعاون الإقليمي والدولي:

- اتخاذ نهج استراتيجي على مستوى مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية كافّة لتعظيم الاستفادة من المشاركة في التعاون الإقليمي والدولي.
- مواصلة تنسيق مشاركة دول مجلس التعاون في الدورات السنوية للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة والفعاليات الإحصائية المماثلة.
- إنشاء لجنة دائمة للتعاون الإحصائي الدولي لدفع وتنسيق العمل الخليجي المشترك في هذا المجال.
- دراسة إمكانية توسيع برنامج التدريب الدولي لمنسوبي أجهزة الإحصاء في دول مجلس التعاون والمركز الإحصائي الخليجي، ليشمل المزيد من المنظمات الدولية، بناءً على نجاح اتفاقية التعاون الأولى بين المركز وبين شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD) في هذا المجال.
- زيادة الشراكات الاستراتيجية الفعّالة في إطار التعاون الدولي، من خلال التوسع في توقيع مذكرات التفاهم مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

6.6 المحور السادس: بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية

تحتاج الدول والمجتمعات والأفراد أكثر من أي وقت مضى، في سعيها إلى نيل مزيد من الرفاه والسعادة في عالم سريع التحول، إلى وجود منظومة إحصائية متكاملة وفعّالة وسريعة الاستجابة، تأخذ بناصية العلوم والتكنولوجيا لتوفير منتجات وخدمات إحصائية ومعرفية تدعم اتخاذ القرارات الصائبة ورسم السياسات الهادفة والتخطيط المحكم، وغيرها من الاستخدامات المهمة.

على هذا الأساس، يشكل الوجود المستدام لكادر بشري متمكّن ولمؤسسات مبنيّة على أسس صلبة عاملًا أساسيًا في نجاح مسيرة العمل الإحصائي الخليجي المشترك نحو تحقيق الأهداف الطموحة والتي تركز على المستخدمين

خلال الفترة (2021-2025م)، كمرحلة بالغة الأهمية في تحقيق رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك بعيدة المدى، المتمثلة في تأسيس إحصاءات ذكية بحلول نهاية العام 2030م.

لذا، تركز الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك على بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، بما يتماشى ومتطلبات العمل الإحصائي الحالية والمستقبلية، في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، والتي أدت إلى ضرورة تدريب وتأهيل الأجيال الحالية والقادمة من الإحصائيين، لتشجيع ظهور المزيد من علماء البيانات (Data Scientists)، يتمتعون بمهارات عالية بعضها مألوف وبعضها جديد نسبيًا في أجهزة الإحصاء، مثل التحليل المتعمّق، بما في ذلك الربط بين مختلف البيانات، والنمذجة، والخوارزميات والبرمجة، والتواصل بمختلف الوسائل التقليدية وغير التقليدية، إلخ.

كما أنه من المهم أيضًا تنمية قدرات العاملين في المجالات الأخرى غير الإحصاء في أجهزة ومراكز الإحصاء (الموارد البشرية، الشؤون الإدارية والمالية، تقنية المعلومات، إلخ)، كونهم جزءًا من المنظومة، وبالتالي لا بد من تنمية معارفهم وخبراتهم بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

عليه، تسعى المنظومة الإحصائية الخليجية، في إطار المحور الخامس والأخير، إلى تجسيد التوجه الاستراتيجي التالي على أرض الواقع:

- التوجه 9: بناء وتعزيز القدرات القيادية والإدارية والإحصائية والقدرات المؤسسية.

وتتمثل المعالم الرئيسة لهذا المحور فيما يلي:

- المعلم 9: إعداد دراسة الجدوى (Business Case) لإنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، قبل نهاية العام 2021م، واعتمادها، والبدء في المرحلة التجريبية للمعهد.
- المعلم 10: تحقيق نسبة الرضا عن الدعم الفني للدول الأعضاء لا تقل عن 90٪ سنويًا، ابتداءً من العام 2021م.

ولتحقيق الأهداف الطموحة لهذه الخطة الاستراتيجية، هناك الحاجة إلى تهيئة الظروف المناسبة لإحداث نقلة نوعية في بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وذلك لضمان وجود مستدام لكادر بشري خليجي مؤهل ومؤسسات إحصائية ومعرفية قوية. من هذا المنطلق، سيتم استحداث مبادرة جديدة تتمثل في العمل على مأسسة التدريب والتأهيل، من خلال إنشاء وتفعيل معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، والذي سيعكف على خلق بيئة مستدامة وفعّالة لإطلاق القدرات وتمكين المواهب لدى الأجيال الحالية واللاحقة.

كما ستكثَّف الجهود الرامية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة جوانب الدعم الفني الأخرى، والتي تشمل توفير خبراء مختصين للدول الأعضاء لدعمها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك حسب الحاجة، وإدارة ودعم أعمال اللجان الدائمة وفرق العمل الفنية والتي تهدف إلى تنسيق وتوحيد العمل الإحصائي في دول المجلس، وإعداد المواد المنهجية والأدلة والمذكرات الفنية اللازمة لدعم الأعمال التطويرية كما وردت في القسم (6.2) أعلاه.

وفي هذا الإطار، ستعمل المنظومة الإحصائية الخليجية على تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة التالية خلال الفترة (2021-2025م):

(1) مأسسة التدريب والتأهيل

إطلاق مبادرة إنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، من خلال إعداد دراسة الجدوى، تنطلق من واقع ممارسات وخطط الدول في المجال لتفادي الازدواجية، وتأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

- دراسة سيناريو يبدأ فيه المعهد بمرحلة تجريبية، ثم يتطور ليصبح مركزًا أكاديميًا وبيت خبرة متميز، يمكنه التنافس في تقديم خدماته لمنطقة الدول العربية ولبقية دول العالم.
- تضمين سيناريوهات وبدائل، مثل التنسيق مع المؤسسات التدريبية والأكاديمية بالدول الأعضاء كالجامعات ومعاهد الإدارة العامة.
- تعزيز المعرفة وتطوير سبل استدامة التعلم مدى الحياة.
- إنتاج المناهج والحقائب التدريبية بالإضافة إلى تحسين أساليب التدريب.
- متابعة أثر التدريب والتأهيل في أداء المنظومة الإحصائية الخليجية أفرادًا ومؤسسات.
- النظر في إمكانية تبني شهادات مهنية (احترافية) في مجالات الإحصاء المختلفة.
- إبرام اتفاقيات مع بعض الجامعات العريقة والمعاهد المتخصصة لتوفير تدريب معتمد (certified training).

(2) التوسع في بناء وتعزيز القدرات

- تأهيل علماء البيانات (Data Scientists)، لضمان التوسع في إنتاج إحصاءات رسمية من خلال التنقيب عن البيانات (Data Mining)، واستخدام مصادر جديدة مثل البيانات الضخمة، بالإضافة إلى تحليل تلك الإحصاءات بشكل متعمّق لدعم صنع القرارات.

- العمل مع وزارات التعليم العالي على استحداث درجة الماجستير في الإحصاءات الرسمية، ودرجة الماجستير في علم البيانات.
- استحداث برنامج متخصص "دبلوم عالٍ" في مجال الإحصاءات الرسمية وعلوم البيانات معًا، بالتنسيق مع إحدى الجامعات العالمية المتخصصة لتقديم الدبلوم لمواطني دول المجلس.
- دعم التحول إلى التعليم والتدريب الإلكتروني، لمجابهة التهديدات الحادثة عن الأوبئة والأزمات والكوارث، وفي نفس الوقت سعيًا لترشيد المصروفات.
- اقتراح كراسي علمية (Scientific Chairs) في تخصصات إحصائية مهمة في بعض الجامعات في دول مجلس التعاون.
- إعداد وتنفيذ برنامج زيارة العلماء المتخصصين في المجالات ذات العلاقة بالعمل الإحصائي (Visiting Scholars Program).
- إقامة "ديتاثون" (Datathon) سنوي، لتشجيع الشباب على البحث الإحصائي باستخدام التقنيات الحديثة والأساليب والمنهجيات الإحصائية المتقدمة.
- تعزيز ثقافة البحث والتطوير والحفاظ عليها، من خلال تشجيع المشاركة الفعالة في المؤتمرات الدولية.
- تطوير مؤشرات لقياس الأداء في مجال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

(3) زيادة فاعلية الدعم الفني

- إجراء مراجعات سنوية لمهمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء، وتقييم تأثيرها على الأداء على أرض الواقع.
- إيجاد إطار وآليات لمأسسة تبادل الخبرات الوطنية بين الدول الأعضاء.
- إعداد وإطلاق بوابة إلكترونية للمعرفة، تشمل الأدلة، والأوراق الفنية، والمنهجيات، والتصانيف، والاستمارات، إلخ.
- أرشفة المادة الفنية المستخدمة من قبل اللجان الدائمة وفرق العمل، وإتاحتها من خلال قنوات سمعية بصرية على الإنترنت (يوتيوب، مثلًا).
- تعزيز الجهود المبذولة لمواكبة التطورات الدولية والإقليمية في المجالات الإحصائية ذات الأولوية للعمل الخليجي المشترك، وضمان استفادة كافة مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية منها بما يزيد من كفاءة العمل الإحصائي الخليجي وفاعليته.
- تشغيل منتديات إلكترونية متخصصة، تشمل جميع المجالات الإحصائية والمجالات الداعمة في الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك، وتسهم في تعزيز الحوار الفني وتبادل المعرفة والخبرة والتجارب بين المختصين.

الفصل السابع: إدارة المخاطر

من الواضح أن الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) تسعى إلى تحقيق أهداف طموحة للغاية، وتتطلب جهودًا مكثّفة من جانب المنظومة الإحصائية الخليجية بأكملها، بحيث تعمل جنبًا إلى جنب بشكل منسق ومتّسق. وقد بات هذا المستوى من الطموح ضروريًا بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الإحصاءات الرسمية في دول مجلس التعاون وفي أماكن أخرى حول العالم. وفي الواقع، في حين أن الإنجازات التي تحققت على نطاق المنظومة في الآونة الأخيرة مشجعة للغاية، إلا أنه ما زالت هناك نقاط ضعف، وسيتم السعي للتغلب عليها من خلال المحاور والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات والأنشطة الرئيسة الواردة في الفصول أعلاه.

ومع ذلك، هناك عوامل يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ممّا يعرض تحقيق أهدافها وطموحاتها في التواريخ المتفق عليها للخطر. وبالتالي، يتعيّن اتخاذ إجراءات للتخفيف من التأثير السلبي لتلك المخاطر حال حدوثها.

أهم المخاطر

سلطت جائحة (كوفيد 19) الضوء على عدم جاهزية الأنظمة الصحية حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع لمواجهة الانتشار السريع للفيروس، مما أدّى - من بين أمور أخرى - إلى اتخاذ تدابير صارمة تهدف إلى احتواء انتشار الوباء، منها الحد من حركة أكثر من ثلث سكان العالم، وتوقف الكثير من القطاعات الاقتصادية، مما أدى بدوره إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها قبل الجائحة. بطبيعة الحال، أثرت هذه الظروف الاستثنائية على العمل الإحصائي في جميع أنحاء العالم، حيث قامت العديد من الدول بتأجيل تعداد السكان والمساكن للعام 2020م وتقليص الأنشطة الميدانية الأخرى. لذا، من المهم أن تكون أجهزة الإحصاء الرسمية على أتم جاهزية لمواجهة المخاطر المرتبطة بالأوبئة والأزمات والكوارث.

من ضمن المخاطر الأخرى المحتملة ما هو مرتبط بطبيعة عملية إنتاج الإحصاءات الرسمية الحالية، والتي تتطلب بعض الوقت لإصدار أرقام ذات جودة عالية وموثوقة، من خلال تطبيق منهجيات وأساليب علمية معتمدة دوليًا. وقد يؤدي هذا التأخير النسبي في توافر الإحصاءات الرسمية إلى توجه صانعي القرارات إلى استخدام إحصاءات غير رسمية، وبالأخص تلك المتعلقة بالتوجهات قصيرة المدى للاقتصاد والمجتمع والبيئة. حيث أن التطورات التكنولوجية المضطردة التي تحدث في جميع أنحاء العالم توفر الظروف الملائمة لإنتاج إحصاءات غير رسمية وسريعة الإتاحة والدورية، وذلك من خلال الاعتماد على الكم الهائل من البيانات التي يتم إنشاؤها في كل ثانية، دون الالتزام بأي معايير علمية متفق عليها دوليًا.

كما أن هناك مخاطر محتملة متعلقة بالموارد البشرية والمالية المتاحة للمنظومة الإحصائية الخليجية، في حال استمرار وجود نقص في ذوي الكفاءات والمؤهلات العليا لدى الأجهزة والمؤسسات الإحصائية الرسمية، ونقص في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في بعض الحالات.

وفيما يخص الابتكار في الإحصاءات الرسمية، والذي هو ضمن المحاور الأساسية لهذه الخطة الاستراتيجية، هناك عدد من العوامل ستؤثر على التقدم في هذا المجال، منها (1) تطوير المواد العلمية والتقنية اللازمة واعتمادها دوليًا في الوقت المناسب، (2) ومدى استعداد شركات القطاع الخاص التي لديها بيانات ضخمة للتعاون بالشكل المطلوب مع المنظومة الإحصائية الخليجية، بما يحقق قيمة مضافة ويعود بالنفع على كلا الجانبَين، (3) والقدرة على تمكين المستخدمين من استخدام المعلومات الناتجة عن الابتكار بشكل صحيح.

هناك أيضًا مخاطر تتعلق بمدى تعاون الجهات الحكومية المسؤولة عن السجلات الإدارية مع أجهزة الإحصاء الوطنية، حيث أن استخراج الإحصاءات الرسمية من "مناجم" البيانات الإدارية هو محل تركيز هذه المرحلة، وبالتالي من المهم جدًّا أن تمنح تلك الجهات الوصول بشكل كافٍ لأجهزة الإحصاء الوطنية إلى تلك السجلات، وأن تعمل معها بحزم على تهيئتها لتمكين استخدامها في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

أخيرًا، توجد مخاطر متعلقة بالتنسيق ضمن المنظومة الإحصائية الخليجية، والذي له أهمية بالغة في تحقيق الهدف الرئيس للعمل الإحصائي الخليجي المشترك والمتمثل في توفر إحصاءات خليجية موحّدة، وعالية الجودة، وتلبي احتياجات المستخدمين بشكل آني. وقد يؤدي وجود نقص في فاعلية آليات التنسيق داخل المنظومة إلى بعض التأخير في تحقيق ذلك الهدف الرئيس وبقية الأهداف الإحصائية المشتركة.

الخطط والإجراءات البديلة

ستقوم المنظومة الإحصائية الخليجية بوضع بعض الإجراءات البديلة لتقليل الأثر السلبي المحتمل للمخاطر الآنفة الذكر.

تشمل تلك الإجراءات إعداد دليل توجيهي للقيام بالعمل الإحصائي في الظروف الاستثنائية مثل الأزمات والأوبئة والكوارث، واعتماده، وتعزيز الجهود المستمرة لتلبية الاحتياجات قصيرة المدى لصانعي القرارات وغيرهم من المستخدمين الرئيسين للإحصاءات الخليجية، من خلال العمل على تقليص الوقت اللازم لإنتاج أهم المؤشرات والإحصاءات من مختلف المصادر (السجلات الإدارية، والمسوح، والبيانات الضخمة، إلخ.)، دون تعريض جودتها للخطر، بالإضافة إلى تطوير التنبؤات الآنية (Nowcasting) والتقديرات السريعة (Flash Estimation).

ولمواجهة نقص محتمل في الموارد البشرية والمالية، ستتم عملية تشاركية لإعادة تحديد الأولويات من منظور الدول الأعضاء والعمل الخليجي المشترك، الأمر الذي سيؤدي إلى تأجيل بعض المبادرات والأنشطة الرئيسة، وتمديد الإطار الزمني لبعض آخر حسب الضرورة. وفي الوقت نفسه، ستركز المنظومة الإحصائية الخليجية بشكل أكبر على استقطاب أصحاب المؤهلات والخبرات العالية والحفاظ عليهم، وتوسيع مهارات الموظفين الحاليين، واستخدام التكنولوجيا حيثما أمكن. وفيما يخص الموارد المالية، ستكون هناك جهود أكثر لتطوير شراكات مع القطاع الخاص في ترتيبات تقاسم التكاليف، مع الحفاظ على سمات الإحصاءات الرسمية (الاستقلالية، والحيادية، إلخ).

كما ستتعين إعادة النظر في الطموحات فيما يتعلق بالابتكار في الإحصاءات الرسمية، في حال حدوث تأخير كبير في تطوير واعتماد المعايير الدولية ذات الصلة، أو في حال عدم وجود تعاون مناسب من جانب كبرى الشركات التي تمتلك البيانات الضخمة. حينئذ سيظل التركيز على العمليات الإحصائية الحالية، وبالأخص على استخدام البيانات الإدارية لتوسيع نطاق وتغطية الإحصاءات الرسمية وزيادة دوريتها، مع التقليل من الاعتماد على المسوح الميدانية. وفي الوقت نفسه، سيتم تقييم المشاريع الابتكارية في ضوء تلك التطورات، ومن ثم تقليصها أو تمديد الأطر الزمنية لها.

من جهة أخرى، هناك إجراءات مصممة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بمدى استعداد الجهات الحكومية للتعاون بشكل كامل مع أجهزة الإحصاء الوطنية. وتشمل تلك الإجراءات مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم الإحصاءات الرسمية بما يلبي متطلبات الجهات المعنية ويعالج ما لديها من تحفظات (إن وجدت). وفي الوقت نفسه، ستعزز أجهزة الإحصاء الوطنية جهودها المستمرة لبناء شراكات هادفة ودائمة مع الجهات المصدرية الرئيسة، من خلال الدعوة (advocacy)، وإبرام اتفاقيات رسمية (مثل مذكرات التفاهم)، وتنظيم فعاليات التدريب المشتركة، إلخ.

وأخيرًا، في حال حدوث نقص في فاعلية آليات التنسيق داخل المنظومة الإحصائية الخليجية بما يشكل عائقًا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ستتخذ اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي الخطوات اللازمة لمعالجة تلك النواقص على الفور.

الخلاصة

يلخص الجدول التالي المخاطر واحتمال حدوثها وتأثيرها، والإجراءات المصممة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الإحصائية المشتركة:

الجدول (3): مصفوفة إدارة المخاطر

أهم المخاطر	احتمال الوقوع (مرتفع، متوسط، منخفض)	التأثير (مرتفع، متوسط، منخفض)	أهم الإجراءات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة
الأوبئة والأزمات والكوارث تعطل العمل الإحصائي	متوسط	مرتفع	• إعداد دليل توجيهي للقيام بالعمل الإحصائي في الظروف الاستثنائية مثل الأزمات والأوبئة والكوارث، واعتماده • إعداد حزمة بيانات الطوارئ تشمل مجموعة متفق عليها من الإحصاءات يتم تصميمها لدعم صانعي القرارات بشكل خاص
صناع القرار يعتمدون في اتخاذ قراراتهم بشكل متزايد على إحصاءات غير رسمية لكنها سريعة الإتاحة	متوسط	مرتفع	• تقليص الوقت اللازم لإنتاج المؤشرات والإحصاءات الرئيسة التي يحتاجها صناع القرار • تطوير التنبؤات الآنية والتقديرات السريعة
المنظومة الإحصائية الخليجية لا تمتلك الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية	متوسط	مرتفع	• إعادة تحديد أولويات العمل الإحصائي الخليجي المشترك • تأجيل بعض المبادرات والأنشطة الرئيسة • تمديد الإطار الزمني لإنجاز بعض الأعمال، حسب الاقتضاء • التركيز بشكل أكبر على استقطاب أصحاب المؤهلات والخبرات العالية والحفاظ عليهم • توسيع مهارات الموظفين الحاليين • استخدام التكنولوجيا حيثما أمكن • تطوير شراكات مع القطاع الخاص تشمل تقاسم التكاليف
تطوير المواد الفنية لدعم الابتكار في الإحصاءات الرسمية يتم بشكل بطيء	متوسط	متوسط	• استمرار التركيز على الإنتاج الإحصائي الحالي
شركات القطاع الخاص التي لديها بيانات ضخمة لا تتعاون بشكل	متوسط	مرتفع	

أهم المخاطر	احتمال الوقوع (مرتفع، متوسط، منخفض)	التأثير (مرتفع، متوسط، منخفض)	أهم الإجراءات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة
مناسب مع المنظومة الإحصائية الخليجية			• تقليص الطموحات من حيث المشاريع الابتكارية و/أو تمديد الإطار الزمني لها
الجهات الحكومية المسؤولة عن السجلات الإدارية لا تمكّن أجهزة الإحصاء الوطنية من الوصول بشكل كافٍ إلى البيانات الإدارية التي لديها بالتفاصيل والمواصفات والتوقيت المطلوب	منخفض	متوسط	• مراجعة الإطار القانوني للإحصاءات الرسمية • بناء شراكات هادفة ودائمة مع الجهات المصدرية الرئيسة
آليات التنسيق داخل المنظومة الإحصائية الخليجية لا تعمل بشكل فعّال	منخفض	متوسط	• اتخاذ اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي الخطوات اللازمة لمعالجة النواقص

الفصل الثامن: التنفيذ والمتابعة والتقييم

الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) تسعى إلى تحقيق أهداف طموحة للغاية، وحددت لذلك محاور وتوجهات استراتيجية، ورسمت معالم ومبادرات وأنشطة رئيسة تشكل محطات بارزة في مسار تنفيذ المرحلة الأولى من تحقيق رؤية العمل الإحصائي الخليجي المشترك 2030م، والتي هي أيضًا على مستوى عالٍ من الطموح، حيث أنها تهدف إلى تأسيس منظومة إحصائية خليجية ذكية وموثوقة، تعتمد على أساليب ومنهجيات علمية مبنية على أسس صلبة، وتستخدم التقنيات الحديثة بشكل فعّال، وتستفيد مما يطرأ من تطورات ذات الصلة لتحسين أدائها بشكل مستمر.

ويبقى نجاح الخطة الاستراتيجية في تحقيق ما سبق مرهون بتنفيذها بشكل فعلي على أرض الواقع، ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسة والإنجازات ورصد التقدم المتحقق في التنفيذ بشكل مستمر، وإجراء تقييم دوري، وذلك من أجل الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات، واتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة لتصحيح المسار وتعزيز التنفيذ كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

آليات التنفيذ والسيناريوهات البديلة

يبدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م) فور المصادقة عليها بشكل رسمي، حيث تقوم أجهزة الإحصاء الوطنية في دول مجلس التعاون بإدراج متطلبات الخطة في برامج العمل الوطنية السنوية أو متعددة السنوات، ويقدم المركز الإحصائي الخليجي لها ما تحتاجه من دعم فني لإنجاز ذلك. وفي الوقت نفسه، يعد المركز برنامج العمل متعدد السنوات الخاص به، بحيث يحدد المبادرات والمشاريع والأعمال الجارية التي سيقوم بتنفيذها، بما في ذلك زيادة فاعلية الدعم الفني الذي يقدمه المركز للدول الأعضاء للدفع بالابتكار والتطوير والموائمة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ولضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية على أرض الواقع بشكل فعّال، سيتم تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء في المشاريع الابتكارية والتطويرية التي تنفذها دولتان أو أكثر أو تخطط لتنفيذها، حيث سيعمل المركز الإحصائي الخليجي مع الدول المعنية على إعداد خطط تفصيلية وآليات تنفيذ وتوزيع الأدوار، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لتنفيذ تلك المشاريع. كما سيقوم بتدوين التجارب وإعداد الأدلة والأوراق الفنية وتبادل المعرفة والخبرات بشكل فعّال، من أجل ضمان استفادة جميع الدول الأعضاء.

فيما يخص العام الأول من التنفيذ (2021م)، سيتم إعداد برنامج العمل من خلال الخطوات التالية:

- تحديد المشاريع والأعمال المشتركة ذات الأولوية التي ستركز الدول الأعضاء والمركز على تنفيذها، سعيًا إلى تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الخطة الاستراتيجية.
- وضع عدد من السيناريوهات بناءً على الواقع الميداني بما ذلك أولويات الدول والموارد المتاحة (قد يقتضي أحد السيناريوهات تأجيل بعض الأعمال والمستهدفات إلى الأعوام اللاحقة في المرحلة نفسها (2021-2025م)، أو تقليص حجم الأعمال المشتركة).
- تقوم اللجان وفرق العمل بدراسة مختلف السيناريوهات كل في مجال اختصاصه بناءً على مقترحات من المركز، ثم يتم رفع التوصيات إلى اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

أما بالنسبة للأعوام اللاحقة (2022-2025م)، فستتم مراجعة برامج العمل وتحديثها بشكل سنوي، كما سيرد في الفقرات أدناه (المتابعة ورصد التقدم).

مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)

يشمل الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسة التي ستتم متابعتها للتحقق من بلوغ المعالم الرئيسة المحددة لكل توجه استراتيجي ضمن المحاور الستة الآنفة الذكر. وسيتم تغيير مؤشرات قياس الأداء (رقم 6، و8، و9) بعد أن يتم استبدال المعالم المقابلة لها بمعالم متعلقة بالمخرجات أو النتائج، وذلك عند الانتهاء من إعداد استراتيجية التواصل والتوعية والتسويق الإحصائي (المعلم 6)، وميثاق العمل الإحصائي الخليجي المشترك (المعلم 8)، ودراسة جدوى معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون (المعلم 9).

الجدول (4): مؤشرات الأداء الرئيسة للفترة (2021-2025م)

التوجهات الاستراتيجية	المعالم الرئيسة	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف	تاريخ الإنجاز
التوجه 1: ترسيخ ممارسة الابتكار في جميع جوانب المنظومة الإحصائية الخليجية	المعلم 1: تنفيذ ما لا يقل عن 6 مشاريع ابتكارية مشتركة خلال الفترة	المؤشر 1: عدد المشاريع الابتكارية المشتركة التي تم تنفيذها خلال الفترة	6	2025م
التوجه 2: التوسع في توفير الإحصاءات الخليجية	المَعلم 2: توفير نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية وفق الدورية المطلوبة	المؤشر 2: نسبة الإحصاءات ذات الأولوية المتوفرة وفق الدورية المطلوبة إلى إجمالي الإحصاءات ذات الأولوية	75٪	2025م
التوجه 3: إحداث نقلة نوعية في التحليل الإحصائي ذي القيمة المضافة	المعلم 3: تنفيذ عدد دراستين تحليليتين متعمّقتين في كل عام	المؤشر 3: عدد الدراسات التحليلية المتعمّقة المنفّذة سنويًا	2	2021م - 2025م

التوجهات الاستراتيجية	المعالم الرئيسة	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف	تاريخ الإنجاز
التوجه 4: تطوير وتوحيد العمل الإحصائي الخليجي	المعلم 4: توحيد نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية المطلوبة في المعلم 2 أعلاه، قبل نهاية العام 2025م	المؤشر 4: نسبة الإحصاءات ذات الأولوية الموحّدة إلى إجمالي الإحصاءات ذات الأولوية المتوفرة وفق الدورية المطلوبة	٪75	2025م
التوجه 5: تعزيز جودة الإحصاءات الخليجية	المعلم 5: إعداد تقارير بشأن جودة الإحصاءات الخليجية في جميع المجالات الإحصائية ذات الأولوية خلال الفترة الخمسية	المؤشر 5: عدد التقارير بشأن جودة الإحصاءات الخليجية المنجزة خلال الفترة الخمسية	16	2021م - 2025م
التوجه 6: تحسين التواصل بشأن الإحصاءات، ورفع الثقافة الإحصائية، وتطوير التسويق الإحصائي	المعلم 6: إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، واعتمادها، والبدء في تنفيذها	المؤشر 6: نسبة إنجاز إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، واعتمادها، والبدء في تنفيذها	٪100	نهاية 2021م
التوجه 7: تعزيز العلاقات مع المستخدمين	المعلم 7: تحقيق نسبة سنوية عالية من رضا المستخدمين للإحصاءات الخليجية (يتم تحديد المستهدف عند إجراء مسح رضا المستخدمين الأول المتعلق بالعام 2021م)	المؤشر 7: النسبة السنوية لرضا مستخدمي الإحصاءات الخليجية	يحدد لاحقًا	2024م – 2025م
التوجه 8: ضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية	المعلم 8: إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واعتماده، والبدء في تنفيذه	المؤشر 8: نسبة إنجاز إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واعتماده، والبدء في تنفيذه	٪100	نهاية 2021م
التوجه 9: بناء وتعزيز القدرات القيادية والإدارية والإحصائية والقدرات المؤسسية	المعلم 9: إعداد دراسة الجدوى (Business Case) لإنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، واعتمادها، والبدء في المرحلة التجريبية للمعهد	المؤشر 9: نسبة إنجاز دراسة الجدوى (Business Case) لإنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، واعتمادها، والبدء في تأسيس المعهد في مرحلته الإلكترونية	٪100	نهاية 2021م
	المعلم 10: تحقيق نسبة الرضا عن الدعم الفني الذي يقدمه	المؤشر 10: نسبة الرضا عن الدعم الفني الذي يقدمه المركز للدول الأعضاء	٪90	2021م - 2025م

التوجهات الاستراتيجية	المعالم الرئيسة	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف	تاريخ الإنجاز
	المركز للدول الأعضاء لا تقل عن (90٪)			

المتابعة ورصد التقدم

يُعد المركز الإحصائي الخليجي نظامًا متكاملًا للمتابعة (Monitoring System) ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرامج العمل المنفذة لها، ويعرضه على اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي للموافقة عليه، ووضع الآليات المناسبة في الدول الأعضاء لتزويد المركز بالمعلومات اللازمة بشكل منتظم.

ويشمل نظام المتابعة ما يلي:

- إنجاز لوحة إلكترونية تشمل:
  - متابعة مؤشرات الأداء الرئيسة مرتين في كل عام.
  - متابعة تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة الواردة في الخطة الاستراتيجية مرتين في كل عام.
- إعداد مذكرة بشأن موقف تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال النصف الأول من كل عام، تعرض على اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي.
- إعداد تقرير سنوي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، (ابتداءً من العام 2022م)، يشمل التالي:
  - ملخص المعلومات الواردة في آخر تحديث للوحة الإلكترونية.
  - تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات.
  - تقديم مقترحات لتجاوز التحديات التي تعيق تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرامج العمل.
  - تقديم مقترحات لإجراء تعديلات على المبادرات والأنشطة الرئيسة، حسب الحاجة.
- تنظيم ورشة عمل رفيعة المستوى، في كل عام (ابتداءً من العام 2022م)، لمناقشة التقرير السنوي وإصدار التوصيات اللازمة لتحسين الأداء. سيتم عرض التقرير السنوي ونتائج الورشة على اللجنة الدائمة للموافقة، ومن ثم رفعها إلى مقام المجلس الوزاري لمجلس التعاون.

من جهة أخرى، سيتم في بداية العام 2021م الوقوف بشكل نهائي على مدى تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك الأولى والتي غطت الفترة (2015-2020م)، بحيث يشكل خط الأساس ونقطة انطلاق نظام رصد التقدم في تحقيق الأهداف المستمرة والأهداف الجديدة للخطة الاستراتيجية الثانية، وكذلك دعم عملية وضع السيناريوهات البديلة للأعوام القادمة المشار إليها أعلاه.

التقييم

التقييم الدوري للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك عملية مهمة للغاية، حيث أنها إحدى الأدوات المتعارف عليها والمعتمدة دوليًا للتأكد من خمس عناصر بالغة الأهمية، وهي كالتالي:

- الصلة بالواقع (Relevance): مدى ملاءمة ومواءمة الخطة الاستراتيجية وآليات تنفيذها (برامج العمل الوطنية، وبرنامج عمل المركز الإحصائي الخليجي) مع الأولويات الإحصائية واحتياجات أصحاب المصلحة الرئيسين في دول مجلس التعاون.
- الفعالية (Effectiveness): مدى تحقيق الأهداف والمعالم الرئيسة المرسومة.
- الكفاءة (Efficiency): مدى مناسبة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الإنجازات والنتائج.
- الأثر (Impact): مدى تأثير أو أثر ما تم إنجازه في تطوير العمل الإحصائي الخليجي، بما في ذلك تقييم مدى سرعة استجابة المنظومة الإحصائية الخليجية (Responsiveness) للمتغيرات، وإلى أي مدى تتسم المنظومة بالجاهزية العالية (Readiness).
- الاستدامة (Sustainability): مدى قابلية الأثر الإيجابي للاستمرار.

ومن هذا المنطلق، سيتم تنفيذ تقييم عند منتصف المرحلة (النصف الأول من العام 2023م)، وتقييم عند انتهاء المرحلة (النصف الأول من العام 2025م)، كما سيتم تحديث وثيقة الخطة الاستراتيجية إثر كل عملية تقييم، بناءً على الدروس المستخلصة الناتجة عن تلك العملية، وأخذًا في الاعتبار ما يطرأ من تطورات ذات الصلة بالعمل الإحصائي، فيما يتعلق بجانب الطلب وبجانب العرض وبالأساليب الإحصائية وبالتقنيات الحديثة، إلخ.

الملحق (أ): المعالم الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)

فيما يلي عرض المعالم الرئيسة التي تعتبر محطات مهمّة في الطريق نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م). وقد تم في العمود "المسؤول" استخدام الألوان للدلالات التالية:

	معالم تكون أجهزة الإحصاء الوطنية مسؤولة عن تحقيقها، ويقدم المركز الإحصائي الخليجي لها الدعم بشتى أشكاله (راجع الفصل السادس، 6.6-المحور السادس: تعزيز القدرات)، وفق الأولويات التي تحددها الدول في إطار أعمال اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، ووفق الموارد المتاحة للمركز.
	معالم يكون المركز مسؤولًا عن تحقيقها، بالتعاون مع الدول الأعضاء، حيث توفر الدول المدخلات اللازمة، وتقوم بإبداء الرأي والمقترحات حيال ما يقدمه لها المركز، ويتم اعتماد المخرجات ذات الصلة بتطوير العمل الإحصائي الخليجي المشترك وتوحيده من قبل اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي.

المحور	التوجهات الاستراتيجية	المعالم الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
المحور الأول: مأسسة الابتكار في العمل الإحصائي	التوجه 1: ترسيخ ممارسة الابتكار في جميع جوانب المنظومة الإحصائية الخليجية	المعلم 1: تنفيذ ما لا يقل عن 6 مشاريع ابتكارية مشتركة خلال الفترة		2025م
المحور الثاني: تجميع الإحصاءات وتحليلها	التوجه 2: التوسع في توفير الإحصاءات الخليجية	المَعلم 2: توفير نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية وفق الدورية المطلوبة		2025م
	التوجه 3: إحداث نقلة نوعية في التحليل الإحصائي ذي القيمة المضافة	المعلم 3: تنفيذ عدد دراستين تحليليتين متعمّقتين في كل عام		سنوي، من 2021م إلى 2025م
المحور الثالث: التطوير والمواءمة والجودة	التوجه 4: تطوير وتوحيد العمل الإحصائي الخليجي	المعلم 4: توحيد نسبة لا تقل عن (75٪) من الإحصاءات ذات الأولوية المطلوبة في المعلم 2 أعلاه		2025م
	التوجه 5: تعزيز جودة الإحصاءات الخليجية	المعلم 5: إعداد تقارير بشأن جودة الإحصاءات الخليجية في جميع		من 2021م إلى 2025م

المحور	التوجهات الاستراتيجية	المعالم الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
		المجالات الإحصائية ذات الأولوية خلال الفترة الخمسية		
المحور الرابع: الشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم	التوجه 6: تحسين التواصل بشأن الإحصاءات، ورفع الثقافة الإحصائية، وتطوير التسويق الإحصائي	المعلم 6: إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، واعتمادها، والبدء في تنفيذها		نهاية 2021م
	التوجه 7: تعزيز العلاقات مع المستخدمين	المعلم 7: تحقيق نسبة سنوية عالية من رضا المستخدمين للإحصاءات الخليجية (يتم تحديد المستهدف عند إجراء مسح رضا المستخدمين الأول المتعلق بالعام 2021م)		سنوي، ابتداءً من 2024م
المحور الخامس: استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية	التوجه 8: ضمان استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية	المعلم 8: إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واعتماده، والبدء في تنفيذه		نهاية 2021م
المحور السادس: بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية	التوجه 9: بناء وتعزيز القدرات القيادية والإدارية والإحصائية والقدرات المؤسسية	المعلم 9: إعداد دراسة الجدوى (Business Case) لإنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون، واعتمادها، والبدء في المرحلة التجريبية للمعهد		نهاية 2021م
		المعلم 10: تحقيق نسبة الرضا عن الدعم الفني الذي يقدمه المركز للدول الأعضاء لا تقل عن (90٪)		سنوي، من 2021م إلى 2025م

الملحق (ب): أبرز المبادرات والبرامج والمشاريع للفترة (2021-2025م)

فيما يلي عرض أبرز المبادرات والبرامج والمشاريع التي سيتم (أو سيتواصل) تنفيذها لبلوغ المعالم الرئيسة في الطريق نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م). وقد تم في العمود "المسؤول" استخدام الألوان للدلالات التالية:

	أعمال تقوم المنظومات الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون بتنفيذها بقيادة أجهزة الإحصاء الوطنية، ويقدم المركز الإحصائي الخليجي لها الدعم بشتى أشكاله (راجع الفصل السادس، 5.6-المحور الخامس: تعزيز القدرات)، وفق الأولويات التي تحددها الدول في إطار أعمال اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، ووفق الموارد المتاحة للمركز.
	أعمال يقوم المركز بتنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء، حيث توفر الدول المدخلات اللازمة، وتقوم بإبداء الرأي والمقترحات حيال ما يقدمه لها المركز، ويتم اعتماد المخرجات ذات الصلة بتطوير العمل الإحصائي الخليجي المشترك وتوحيده من قبل اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي.

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
1	المحور الأول: مأسسة الابتكار في العمل الإحصائي	إنشاء مختبر افتراضي للابتكار في المركز الإحصائي الخليجي	• إعداد دراسة لإنشاء المختبر، واعتمادها، والبدء في تشغيل المختبر		2021م
			• تنفيذ عدد (6) مشاريع ابتكارية مشتركة (تحدد المواضيع لاحقًا)		2021-2025م
2	المحور الثاني: تجميع الإحصاءات وتحليلها	متابعة طلب الإحصاءات الخليجية	• تحديث مصفوفة المؤشرات الإحصائية (SIM)		نهاية 2020م
			• الاتفاق على المؤشرات والإحصاءات ذات الأولوية		نهاية 2020م
			• إعداد حزمة بيانات الطوارئ تشمل مجموعة متفق عليها من الإحصاءات يتم تصميمها لدعم صانعي القرارات بشكل خاص		2021م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
			• تحديث الأولويات سنويًا		ديسمبر 2022- 2025م
			• التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لتضمين مؤشرات قياس الأداء ومستهدفات محدّدة في استراتيجيات واتفاقيات العمل الخليجي الجديدة وفي تلك التي سيتم تحديثها في المستقبل		2021- 2025م
3		تنويع مصادر البيانات	• برنامج تعزيز استخدام السجلات الإدارية		2021- 2025م
			• برنامج المسوح الإحصائية الموحّدة (راجع الملحق (د))		2021- 2025م
			• استخدام البيانات الضخمة والمصادر الجديدة الأخرى (راجع مشاريع الابتكار في المحور الثاني أدناه)		2021- 2025م
4		الربط الإلكتروني لتسهيل تبادل البيانات مع مختلف المصادر	• الانتهاء من تنفيذ مشروع "مَرسَى" للربط الإلكتروني بين المركز الإحصائي الخليجي وبين أجهزة الإحصاء الوطنية		نهاية 2020م
			• إنشاء روابط إلكترونية بين أجهزة الإحصاء الوطنية والجهات الحكومية الرئيسة في الدول الأعضاء		2021- 2023م
			• إنشاء روابط إلكترونية بين أجهزة الإحصاء الوطنية والمنشآت الاقتصادية الرئيسة (تصل إلى 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول الأعضاء		2021- 2023م
5		التحليل الإحصائي ذو القيمة المضافة	• برنامج التقارير التحليلية الموضوعية		2021- 2025م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
			• تطوير التنبؤات الآنية (Nowcasting) والتوقعات المستقبلية (Forecasting) وغيرها من الأساليب الإحصائية المتطورة		2021-2025م
			• الاتفاق على البروتوكولات والآليات المناسبة لاستخدام ملفات البيانات الفردية محفوظة السرية لأغراض البحث الأكاديمي		2021-2022م
6	المحور الثالث: التطوير والمواءمة والجودة	تطوير ومواءمة العمل الإحصائي	• أنشطة التطوير والمواءمة الرئيسة للمجالات الإحصائية ذات الأولوية (راجع الملحق (ج))		2021-2025م
7		تعزيز جودة الإحصاءات الخليجية	• تطبيق الأطر الوطنية لضمان جودة البيانات، بشكل متسق مع تطبيق إطار ضمان جودة البيانات على المستوى الخليجي		2021-2025م
			• إعداد تقارير سنوية عن جودة الإحصاءات الخليجية		2021-2025م
			• المراجعة من قبل النظراء (Peer Review) بما يتوافق مع إطار ضمان جودة البيانات على المستوى الخليجي		2021-2025م
8	المحور الرابع: الشراكة مع المستخدمين وتحقيق رضاهم وثقتهم	تعزيز التواصل بشأن الإحصاءات الخليجية	• إعداد استراتيجية متكاملة للتواصل والتوعية والتسويق الإحصائي، واعتمادها		نهاية 2021م
			• تنفيذ الاستراتيجية بعد اعتمادها		2022-2025م
9		التوسع في النشر الإحصائي	• برنامج النشر الإحصائي عبر مختلف الوسائل (يتم تحديثه وفق استراتيجية التواصل)		2021-2025م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
			• اعتماد رزنامة موحدة للنشر المسبق (Advance Release Calendar) في الدول الأعضاء		2021م
10		البيانات المفتوحة (Open Data)	• دراسة إمكانية وضع الإطار القانوني لإطلاق مبادرة البيانات المفتوحة في دول مجلس التعاون		2021م
			• تنفيذ سياسات البيانات المفتوحة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية		2021-2025م
11		تعزيز العلاقات مع المستخدمين	• تنفيذ مسوح لقياس رضا المستخدمين وثقتهم، وتطوير تصنيف المستخدمين وأنظمة لإدارة العلاقات معهم		2021-2025م
			• وضع مجموعة من الإجراءات للاستجابة للطلبات الطارئة من قبل صناع القرار رفيعي المستوى		2021م
			• إقامة مشاريع مع الجامعات في دول مجلس التعاون ومراكز البحوث بشأن استخدام الإحصاءات الخليجية في البحث والتعليم		2021-2025م
12	المحور الخامس: استدامة المنظومة الإحصائية الخليجية	الإطار القانوني	• إعداد ميثاق التعاون الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واعتماده		2021م
			• تنفيذ الميثاق المتفق عليه		2022-2025م
			• تطوير أطر قانونية وتشريعية وتنظيمية لاستخدام البيانات الضخمة، بالتعاون مع الجهات المنظمة والجهات المنتجة		2021م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
13		التخطيط الاستراتيجي	• إدراج متطلبات الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك في الاستراتيجيات الإحصائية وبرامج العمل الوطنية		2021م
			• العمل على تنسيق دورة التخطيط في كافّة مكونات المنظومة الإحصائية الخليجية		2021-2025م
			• إعداد دليل إجراءات العمل الإحصائي بدول المجلس		2022م
			• إعداد دليل توجيهي للقيام بالعمل الإحصائي في الظروف الاستثنائية مثل الأزمات والأوبئة والكوارث، واعتماده		2021م
14		تقنيات المعلومات والاتصالات	• العمل على الحصول على شهادة متعارف عليها دوليًا (مثل الأيزو) في أمن المعلومات في أجهزة الإحصاء الوطنية		2021-2022م
			• مراقبة المستجدات في هذا المجال على المستوى العالمي، والاستفادة منها في تحسين أداء المنظومة الإحصائية الخليجية		2021-2025م
15		التعاون الإقليمي والدولي	• تعزيز تنسيق مشاركة المنظومة الإحصائية الخليجية في أهم الفعاليات الإحصائية		2021-2025م
			• توسيع برنامج التدريب الدولي لمنسوبي المنظومة الإحصائية الخليجية، ليشمل المزيد من المنظمات الدولية		2021-2025م
			• تعزيز الشراكات الاستراتيجية الفعّالة مع المنظمات الإقليمية والدولية		2021-2025م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
16	المحور السادس: بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية	إنشاء معهد افتراضي للتدريب الإحصائي والمعرفي لدول مجلس التعاون	• إعداد دراسة الجدوى (Business Case) لإنشاء المعهد، واعتمادها		نهاية 2021م
			• تأسيس المعهد في مرحلته الإلكترونية		2022-2023م
17		التوسع في بناء وتعزيز القدرات	• برنامج تدريب وتأهيل الكادر البشري، يشمل تأهيل علماء البيانات (Data Scientists)		2021-2025م
18		تعزيز فاعلية الدعم الفني	• إعداد وإطلاق بوابة إلكترونية للمعرفة		2021م
			• إتاحة المادة الفنية المستخدمة من قبل اللجان الدائمة وفرق العمل عبر بوابة المعرفة		2021-2025م
			• مواكبة التطورات في المجالات الإحصائية ذات الأولوية، وضمان استفادة الدول الأعضاء منها		2021-2025م
			• إطلاق منتديات إلكترونية متخصصة		2021م
19	المتابعة والتقييم	بناء نظام متكامل لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية	• الوقوف بشكل نهائي على مدى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك الأولى للفترة (2015-2020م)		2021م
			• إنجاز لوحة إلكترونية لمتابعة مدى تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة، ومدى تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسة للفترة (2021-2025م)		2021-2022م
			• إعداد التقارير الدورية عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتنظيم		2021-2025م

م	المحور الاستراتيجي	المبادرة/البرنامج/المشروع	أهم مكونات المبادرة/البرنامج/المشروع	المسؤول	الجدول الزمني
			ورشة العمل رفيعة المستوى السنوية لمناقشتها		
20		تقييم الخطة الاستراتيجية	• تنفيذ تقييم عند منتصف المرحلة		2023م
			• تنفيذ تقييم عند انتهاء المرحلة		2025م

الملحق (ج): أنشطة التطوير والمواءمة الرئيسة للمجالات الإحصائية ذات الأولوية للفترة (2021-2025م)

تهدف الأنشطة الرئيسة التالية إلى إنتاج **إحصاءات موحّدة** وعالية الجودة عن دول مجلس التعاون باعتبارها كتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية واحدة، من خلال تطبيق كافة الجهات المصدرية نفسَ المفاهيم والتعاريف والتصانيف والإسناد الزمني وغيرها من المعايير المعتمدة خليجيًا ودوليًا. وسيُمكّن ذلك من حساب أرقام ومجاميع خليجية على مستوى الكتلة.

وقد تم في العمود "المسؤول" استخدام الألوان للدلالات التالية:

	أعمال تقوم المنظومات الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون بتنفيذها بقيادة أجهزة الإحصاء الوطنية، ويقدم المركز الإحصائي الخليجي لها الدعم بشتى أشكاله (راجع الفصل السادس، 5.6-المحور الخامس: تعزيز القدرات)، وفق الأولويات التي تحددها الدول في إطار أعمال اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، ووفق الموارد المتاحة للمركز.
	أعمال يقوم المركز بتنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء، حيث توفر الدول المدخلات اللازمة، وتقوم بإبداء الرأي والمقترحات حيال ما يقدمه لها المركز، ويتم اعتماد المخرجات ذات الصلة بتطوير العمل الإحصائي الخليجي المشترك وتوحيده من قبل اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي.

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
01-الحسابات القومية	تجميع تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008، باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق		2021-2023م
	استخدام إطار العرض والاستخدام لتحقيق الاتساق بين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المختلفة		2023-2024م
	الانتقال إلى تقديرات السلاسل الكمية (chain volume measures) كبديل للتقديرات بالأسعار الثابتة		2025م
	تطبيق التعديلات الموسمية (seasonal adjustment) على السلاسل الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية		2025م
	تجميع إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي باستخدام منهجية الدخل		2025م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
	تجميع الميزانيات الوطنية (National Balance Sheets) السنوية		مرحلة ما بعد 2025م
	توفير سلاسل زمنية طويلة غير منقطعة لبيانات الحسابات القومية، ومعها جسور وصل عبر نقاط انقطاع المقارنة في السلاسل (Bridges across (comparability breaks in the time series		2025م
02-الإحصاءات النقدية والمالية	تطوير استمارات الإحصاءات النقدية خاصة بدول المجلس، بناءً على نماذج استمارات صندوق النقد الدولي (SRFs)، بحيث يتم الاتفاق عليها بين دول المجلس بالتعاون مع المركز الإحصائي الخليجي		2023-2021م
	تضمين الاستمارات الخاصة بدول المجلس تصنيف بيانات الأصول والخصوم لغير المقيمين حسب بلد الإقامة بالنسبة للمقيمين في دول المجلس، وأيضًا حسب القطاع		2023-2021م
	تجميع بيانات القروض حسب التصنيف الصناعي، استنادًا إلى المعيار المتفق عليه دوليًا (ISIC)		2023-2021م
03-إحصاءات الاستثمار الأجنبي	تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي السنوية: • الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد • الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج • استثمار المحافظ • إحصائيات أنشطة الشركات متعددة الجنسيات		2024-2021م
	تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي ربع السنوية		2023-2021م
04-إحصاءات الأرقام القياسية للأسعار والمؤشرات قصيرة المدى	تطوير وتحسين الرقم القياسي الموحّد لأسعار المستهلك (CPI)، بعد استكمال تنفيذ المسح الموحد لدخل وإنفاق الأسرة المشار إليه أدناه		2024م
	استحداث أو تعزيز التجميع الآلي لبيانات أسعار المستهلك عن طريق الإنترنت (Web-scraping)		2023-2021م
	إجراء تجارب لاستخدام بيانات الماسح الضوئي (Scanner Data) كمصدر للرقم القياسي لأسعار المستهلك فيما يتعلق بكل من الأسعار والأوزان منخفضة المستوى، واستخدام البيانات الإدارية كمصدر لبعض فئات الإنفاق (مثل الإسكان، والمرافق، والوقود، والمركبات، إلخ) عند الاقتضاء		2023-2021م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
	تطوير الرقم القياسي الموحّد لأسعار المنتجين (PPI) في القطاع الصناعي		2021-2023م
	توسيع نطاق تغطية الأرقام القياسية لأسعار المنتجين في الدول الأعضاء ليشمل قطاعات الخدمات ذات الصلة		2021-2023م
	استحداث أو تحسين الأرقام القياسية لأسعار العقارات المجمّعة من مصادر البيانات الإدارية		2021-2023م
	استحداث أو تحسين الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي (IIP)		2021-2023م
	استحداث أو تحسين الأرقام القياسية للصادرات والواردات		2023م
	تطوير مؤشرات حجم الإيرادات (Turnover) للقطاعات الاقتصادية الرئيسة باستخدام مصادر البيانات الإدارية والمصادر البديلة		2023م
	إجراء تجارب لتطوير مؤشرات اقتصادية قصيرة المدى من مصادر البيانات الإدارية والبيانات الضخمة (مثل سجلات ضريبة القيمة المضافة، وسجلات أبراج الهواتف المحمولة، وبيانات معاملات بطاقات الائتمان، إلخ)		2023م
05-إحصاءات التجارة الخارجية	تجميع إحصاءات التجارة الخارجية الشهرية وربع السنوية والسنوية		مستمر
	اعتماد منهجية معيارية لتجميع البيانات الجمركية وفق الإجراءات الجمركية		2021-2023م
	استخدام الوحدات القياسية للكمية التي أوصت بها منظمة الجمارك العالمية (WCO)		2021-2023م
	إجراء التعديلات اللازمة على توصيف السلع للنظام المنسق إصدار 2022م ليتناسب مع الاحتياجات الإحصائية		2023م
	أتمتة عمليات تجميع البيانات من الجمارك والمصادر الأخرى، ومعالجتها وتبويبها		2025م
	العمل مع دولتين من دول المجلس على أساس تجريبي لتطوير وتوحيد إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (SITS)		2021-2024م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
	إعداد واعتماد برنامج عمل لتطوير وتوحيد إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في جميع دول مجلس التعاون، ليتم تنفيذه خلال المرحلة التالية (2026-2030م)		2025م
06-إحصاءات الطاقة	تجميع إحصاءات الطاقة السنوية (ميزان الطاقة بناءً على القطاعات التالية: الفحم، البترول ومشتقاته، الغاز الطبيعي، الطاقة المتجددة، والكهرباء)		مستمر
	تجميع بيانات تكميلية لإحصاءات الطاقة من خلال (web scraping)، يوميًا، وشهريًا، وسنويًا		2022-2021م
	تطوير وتجميع مؤشرات كفاءة الطاقة باستخدام ميزان الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة وبعض البيانات الاقتصادية لقطاع الطاقة		2023-2022م
	تطوير وتجميع إحصاءات أسعار الطاقة		2023م
	تطوير نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (SEEA) لقطاع الطاقة		2024م
	تطوير وتجميع مؤشرات الطاقة الخاصة بالاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون، ومؤشرات التنمية المستدامة (SDIs)		2023-2021م
	إنتاج إحصاءات الكهرباء وفق تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، من خلال استعمال التصنيف من قبل المؤسسات الوطنية للكهرباء (إدماج رموز التصنيف في قاعدة المشتركين)		2023-2021م
07-إحصاءات السياحة	تجميع إحصاءات السفر والسياحة حسب الدورية المتفق عليها		مستمر
	استخدام بيانات السجلات الإدارية الممكن توظيفها لخدمة إحصاءات السياحة		2025-2021م
	تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بقطاع السياحة		2023-2022م
	تجميع مؤشرات حساب السياحة الفرعي (TSA)		2025-2023م
	بناء نماذج اقتصادية لمؤشرات النمو المستقبلي في قطاع السياحة، وتطوير التنبؤات الآنية (Nowcasting) والتقديرات السريعة (Flash Estimation) لإحصاءات السياحة		2022-2021م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
	استخدام البيانات الضخمة (مثل بيانات الهاتف المحمول، ومواقع الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وأجهزة الرصد على الطرق وفي المنافذ، إلخ) لإنتاج إحصاءات السياحة		2025-2023م
08-إحصاءات الأمن الغذائي	إعداد قائمة مؤشرات وإحصاءات الأمن الغذائي ذات الأولوية لدول مجلس التعاون، واعتمادها		2021-2020م
	إعداد برنامج عمل لتطوير وتوحيد إحصاءات الأمن الغذائي، واعتماده		2023-2022م
	تنفيذ برنامج العمل بعد اعتماده		2025-2023م
09-التعداد التسجيلي الموحد 2020م	نشر بيانات التعداد التسجيلي 2020م، بما في ذلك توفير البيانات الموحّدة المتوافقة مع موضوعات سلة البيانات الموحّدة لدول مجلس التعاون		2022-2021م
	تنفيذ تقييم مستقل لبيانات التعداد التسجيلي 2020م، ونشر نتائجه		2022-2021م
	تقييم مدى تأثير التعداد التسجيلي 2020م على التقديرات والإسقاطات السكانية		2022-2021م
	إعداد العينة الرئيسة للأسر المعيشية بناءً على تعداد السكان للعام 2020م		2022-2021م
	إعداد السلاسل الزمنية لمخرجات التعداد الرئيسة، ونشرها		2022م
	الاتفاق على منهجية موحّدة لتنفيذ التعداد في المستقبل		2023م
10-إحصاءات العمل	تجميع إحصاءات العمل ربع السنوية		2021م
	الانتقال إلى المفاهيم والمعايير التي أقرها المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل (المنعقد في العام 2018م) والمتعلقة بالعمالة والبطالة والعمالة الناقصة وتصنيف علاقات العمل		2023-2021م
	اختبار تصنيف الحالة العملية (ICSE-18) وتصنيف حالة العمل (ICSaW-18) من خلال مسح القوى العاملة ربع السنوي والسجلات الإدارية في دولتين من دول المجلس		2023-2021م
	النظر في إمكانية تنفيذ المعايير الدولية حول العمالة المهاجرة حسب توصيات المؤتمر الدولي العشرين		2023-2021م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
	تنفيذ المعايير الدولية حول الإعاقة للقوى العاملة حسب توصيات المؤتمر الدولي العشرين		2023م
	اعتماد المعايير الدولية حول عدم تطابق المهارات والمؤهلات للعمالة حسب توصيات المؤتمر الدولي العشرين		2024م
	الانتقال إلى تقديرات وإسقاطات القوى العاملة اعتمادًا على منهجيات التقديرات والإسقاطات السكانية		2025م
11-إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة	الاتفاق على أهداف إحصائية موحّدة لمسح دخل وإنفاق الأسرة ، بما في ذلك فترة الإسناد الزمني (مقترح أن تكون العام 2023م)، وسلة البيانات، والمؤشرات والإحصاءات		2021م
	نشر بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة		2024م
	تحديد كيفية استخدام تطبيقات الإنترنت أو الهاتف الذكي لجمع معلومات الإنفاق اليومي، بدلًا من استخدام اليوميات (Diaries) الورقية		2025-2023م
	البحث في كيفية استخدام بيانات الماسح الضوئي (Scanner Data) للتحقق من صحة بيانات الإنفاق، وخاصة تلك الواردة في اليوميات		2025-2023م
	استكشاف كيفية استخدام معاملات بطاقات الائتمان والخصم للتحقق من صحة بيانات الإنفاق التي تم جمعها خلال مسح دخل وإنفاق الأسرة		2025-2023م
	إجراء تجارب لاستخدام معلومات الموقع (Location) من الأجهزة الذكية إلى جانب الأرقام التعريفية من التعداد، لإنشاء نماذج لأماكن الإنفاق المحتملة، والتي يمكن مقارنتها بالبيانات الواردة في اليوميات		2025-2023م
	النظر في إمكانية استخدام الأجهزة الذكية (على سبيل المثال العدادات الذكية للكهرباء والمياه) كمرجعية (benchmark) لبيانات الإنفاق على الكهرباء والماء الواردة في المسح، أو كمصدر بديل منها		2025-2023م
12-إحصاءات الصحة	إعداد قائمة مؤشرات وإحصاءات الصحة ذات الأولوية لدول مجلس التعاون، واعتمادها		2021-2020م
	إعداد برنامج عمل لتطوير وتوحيد إحصاءات الصحة، واعتماده		2023-2022م
	تنفيذ برنامج العمل بعد اعتماده		2025-2023م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
13-إحصاءات التعليم	إعداد قائمة مؤشرات وإحصاءات التعليم ذات الأولوية لدول مجلس التعاون، واعتمادها		2020-2021م
	إعداد برنامج عمل لتطوير وتوحيد إحصاءات التعليم، واعتماده		2022-2023م
	تنفيذ برنامج العمل بعد اعتماده		2023-2025م
14-إحصاءات البيئة	تجميع إحصاءات البيئة السنوية (المياه، والنفايات، والهواء، والتنوع البيولوجي، إلخ)		مستمر
	تطوير نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (SEEA) لقطاع المياه		2021-2023م
	إجراء تجارب استخدام بيانات رصد الأرض كبيانات ضخمة لاستكمال تجميع البيانات وتحليل الإحصاءات البيئية (جودة الهواء والماء، الغطاء الأرضي، استخدام الأراضي)، بالتعاون مع منطقة الاتحاد الأوروبي (يورو ستات، الوكالة الأوروبية للبيئة، ...)		2021-2023م
	تجميع بيانات انبعاثات الغازات الدفيئة لقطاع الطاقة باستخدام بيانات ميزان الطاقة		2021-2023م
	تطوير وتجميع إحصاءات التغيرات المناخية		2021-2022م
	تطوير وتجميع إحصاءات استخدام الأرض / الغطاء الأرضي		2022-2023م
	تطوير نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (SEEA) لقطاع النفايات		2024م
	تطوير وتجميع مؤشرات البيئة الخاصة باستراتيجيات المياه والبيئة لدول مجلس التعاون، ومؤشرات التنمية المستدامة (SDIs)		2021-2023م
	إنتاج إحصاءات المياه وفق تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، من خلال استعمال التصنيف من قبل المؤسسات الوطنية للماء (إدماج رموز التصنيف في قاعدة المشتركين)		2021-2023م
15- الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وتقدم المجتمعات	إعداد واعتماد برنامج عمل لتطوير وتوحيد إحصاءات أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية وتقدم المجتمعات ذات الأولوية والتي لم تتم تغطيتها في المجالات الواردة أعلاه		2022م
	تنفيذ برنامج العمل بعد اعتماده		2022-2025م

المجالات ذات الأولوية	الأنشطة الرئيسة	المسؤول	تاريخ الإنجاز
16-الإحصاءات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع (بما فيها السياسات والاستراتيجيات الخليجية)	تطوير منصة ذكية للمواطنة الاقتصادية الخليجية، بحيث تضم كافة البيانات والمعلومات التي تفيد مواطني دول مجلس التعاون بقرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة		2022م
17-إحصاءات اقتصادية متعددة وإحصاءات الأعمال: إحصاءات المالية الإسلامية، وإحصاءات اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي (إحصاءات الابتكار، وإحصاءات البحث والتطوير (R&D)، وإحصاءات تقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs)، إلخ)، وإحصاءات الزراعة، وإحصاءات التجارة الإلكترونية، وإحصاءات الأعمال، إلخ	سيتم التركيز بشكل أساسي على تجميع البيانات ونشرها، من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للمستخدمين، كمرحلة أولى. وفي الوقت نفسه، سيتم تنفيذ مزيد من الدراسات والمشاريع التجريبية، والسعي للاستفادة من أفضل الممارسات الوطنية ومن الفرص المتاحة، وذلك بهدف الاتفاق على الأهداف المرحليّة والأولويات المستقبلية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك في هذه المجالات		يحدد لاحقًا
18-إحصاءات سكانية واجتماعية متعددة: إحصاءات تمكين المرأة والنوع الاجتماعي، والثقافة، والإحصاءات الديمغرافية، والإحصاءات الحيوية، وإحصاءات الهجرة، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والجريمة والعدالة، واستخدام الوقت، إلخ			

الملحق (د): برنامج المسوح الإحصائية الموحّدة للفترة (2021-2025م)

المجالات ذات الأولوية	المسوح الموحّدة	الدورية
01-الحسابات القومية	المسح الاقتصادي	ربع سنوي
02-الإحصاءات النقدية والمالية	مسح لتجميع البيانات اللازمة لاستيفاء استمارات الإحصاءات النقدية الخاصة بدول مجلس التعاون	شهري
03-إحصاءات الاستثمار الأجنبي	مسح الاستثمار الأجنبي ، يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والخارج، واستثمارات المحافظ، وإحصاءات أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات	سنوي
	مسح الاستثمار الأجنبي	ربع سنوي
04-إحصاءات الأرقام القياسية للأسعار والمؤشرات قصيرة المدى	مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك	شهري، ابتداءً من 2023م
	مسح الرقم القياسي لأسعار المنتجين	ربع سنوي
	مسح الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	ربع سنوي
06-إحصاءات الطاقة، 14-إحصاءات البيئة	المسح المشترك للاستهلاك النهائي للطاقة والمياه والنفايات، بالتناوب بين القطاعات	سنوي
07-إحصاءات السياحة	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
08-إحصاءات الأمن الغذائي	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
09-التعداد التسجيلي الموحد	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
10-إحصاءات العمل	مسح القوى العاملة	ربع سنوي
11-إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة	مسح دخل وإنفاق الأسرة	خمس سنوات، ابتداءً من 2023م
12-إحصاءات الصحة	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
13-إحصاءات التعليم	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
15- الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وتقدم المجتمعات	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا
16-الإحصاءات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع (بما فيها السياسات والاستراتيجيات الخليجية)	المسح الإحصائي لقياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع (يتم تنفيذ المسح من قبل المركز الإحصائي الخليجي، بالتعاون مع الدول الأعضاء)	سنوي